دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الحكم السياسي في مصر: رؤية سوسيولوجية مقارنة بين ثورتي 23 يوليو و 25 يناير
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	أحمد، أمل حسن
المجلد/العدد:	مج76, ج3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	أبريل
الصفحات:	13 - 98
رقم MD:	845952
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	ثورة 23 يوليو، ثورة 25 يناير، علم الاجتماع السياسى، النظام السياسى المصرى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/845952

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الحكم السياسي في مصر(*)
رؤية سوسيولوجية مقارنة بين ثورتي "٢٣ يوليو" و"٢٥ يناير"

د. أمل حسن أحمد

كلية الآداب – جامعة القاهرة

الملخص

ينظر المحللون والمؤرخون إلى ثورتي "٢٣ يوليو ١٩٥٢" و"٢٥ يناير ٢٠١١" باعتبارهما نقطتي تحول حاسمتين في تاريخ مصر الحديث والمعاصر. وعلى حين تُعد الثورة الأولى – وفقًا للتصنيفات والرؤى السياسية - انقلابًا عسكريًا قام به الجيش المصري ضد الملك ونظام حكمه ثم انضم إليه الشعب، تُعتبر الثانية ثورة شعبية قادها الشباب ضد نظام مبارك ثم اتخذ الجيش المصري موقفه مدعمًا للشعب، حاميًا ثورته.

في ضوء ذلك يهتم البحث الراهن بتناول عنصر محوري لعب دورًا مهمًا – وإن كان مختلفًا – في كلتى الثورتين، وهو الجيش المصري، في محاولة لسبر أغوار بعض قضايا الماضي المتعلقة بالحكم السياسي، وكذلك لاستشراف مستقبل الحكم في مصر عقب ثورة يناير. وما بين هذا وذاك نبحر في ثنايا الحاضر من أجل قراءة وتحليل المشهد السياسي الراهن حيث المرحلة الانتقالية التي تتداخل فيها تيارات وقوى وأطياف سياسية متنوعة تحت ظلال الحكم العسكري الذي يتراوح موقفه بين التأييد الجارف والمعارضة القوية. من هذا المنطلق يسعى البحث الراهن إلى تقديم رؤية سوسيولوجية مقارنة بين الثورتين.

إنطلاقًا من ذلك يتحدد **الهدف الرئيسي للبحث** في تقديم رؤية سوسيولوجية مقارنة بين ثورتي ٢٣ يوليو١٩٥٢ و ٢٥ يناير٢٠١١؛ يعتمد البحث الراهن على: ***المنهج***

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٦) العدد (٣) أبريل ٢٠١٦.**

التاريخي حيث يتم إلقاء الضوء التاريخي على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتحليل أحداثها ومواقفها وسمات الحكم العسكري الذي حكم البلاد بعد قيامها. ***والمنهج المقارن*** حيث يقدم البحث رؤية سوسيولوجية مقارنة بين ثورتي ٢٣ يوليو و٢٥ يناير، يتم في إطارها تحليل ودراسة الأسلوب العسكري في الحكم. ***والمنهج الإثنوجرافي*** حيث يقدم المحللون توجهًا نظريًّا حديثًا لتسجيل البيانات الميدانية للدراسة الإثنوجرافية يتجسد في موقف التفاعلية الرمزية في رؤية العلاقة بين أفراد مجتمع البحث من ناحية ورؤية العلاقة بين الباحث وأفراد مجتمعه من ناحية أخرى.

Abstract

Political governing in Egypt: A comparative sociological study of July 1952 revolution and January 2011 revolution

The two revolutions of 23rd July 1952 and 25th January 2011 have been considered by historiographers two turning points in the modern Egyptian history. The former has been politically classified originally as a military coup against the King and his regime then it was backed up by the people, the latter as a people's revolution against Mubarak's regime, and then supported by the Egyptian army.

The present research attempted a comparative sociological study of political governing under the two revolutions with particular emphasis on the role the Egyptian army played in both using three approaches: the historical, the comparative and the ethnographic.

Among the questions that the present paper attempted to answer were: What are the similarities and differences between the July 1952 revolution and January 2011 revolution? What are the features of the military governing in Egypt during the Nasser period (after the July revolution) and during the transitional period (after the January revolution)? What are the most likely scenarios of the future of political governing in Egypt?

"إن قصص كفاح الشعوب ليس فيها فجوات يملؤها الهباء كذلك ليس فيها مفاجآت تقفز إلى الوجود دون مقدمات .إن كفاح أي شعب، جيلا بعد جيل، بناء يرتفع حجرًا فوق حجر"

جمال عبدالناصر
(فلسفة الثورة ،٢٠٠٥)

- **مقدمة البحث: الهدف والتساؤلات**

تكتسب الأحداث أهميتها في الحياة بعمق تأثيرها، وما يحدث في حياة الأفراد يحدث أيضًا في مسيرة الشعوب، فهناك أحداث ضخمة لا تستطيع الشعوب أن تسقطها من تاريخها؛ لأنها علامات بارزة .. وعادةً ما ترتبط هذه الأحداث بتحولات ضخمة.

من هنا.. ينظر المحللون والمؤرخون إلى ثورتي "٢٣ يوليو ١٩٥٢" و"٢٥ يناير ٢٠١١" باعتبارهما نقطتي تحول حاسمتين في تاريخ مصر الحديث والمعاصر. وعلى حين تُعد الثورة الأولى – وفقًا للتصنيفات والرؤى السياسية - إنقلابًا عسكريًا قام به الجيش المصري ضد الملك ونظام حكمه ثم انضم إليه الشعب، تُعتبر الثانية ثورة شعبية قادها الشباب ضد نظام مبارك، ثم اتخذ الجيش المصري موقفه مدعمًا للشعب، حاميًا ثورته.

في ضوء ذلك يهتم البحث الراهن بتناول عنصر محوري لعب دورًا مهمًّا –وإن كان مختلفًا– في كلتا الثورتين، وهو الجيش المصري، في محاولة لسبر أغوار بعض قضايا الماضي المتعلقة بالحكم السياسي، وكذلك لاستشراف مستقبل الحكم في مصر عقب ثورة يناير. وما بين هذا وذاك نبحر في ثنايا الحاضر من أجل قراءة وتحليل المشهد السياسي الراهن حيث المرحلة الانتقالية التي تتداخل فيها تيارات وقوى وأطياف سياسية متنوعة

تحت ظلال الحكم العسكري الذي يتراوح موقفه بين التأييد الجارف والمعارضة القوية.

من هذا المنطلق يسعى البحث الراهن إلى تقديم رؤية سوسيولوجية مقارنة بين الثورتين. فإذا اتفقنا على أن ثورة يناير قامت بهدف القضاء على الطغيان وحكم الفرد والديكتاتورية ومن ثمَ تحقيق نظام ديمقراطي، في ظل مناخ عالمي يدفع جميع الدول في هذا الاتجاه، فلا بد أن نتفق على أن دور الجيش في التمهيد للحكم الديمقراطي سيكون حاسمًا؛ حيث إن زمام الأمور في المرحلة الانتقالية بيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة (شريف الشوباشي،٢٠١١: ١٢٥) . وإذا عدنا إلى إشكالية الديمقراطية في الفترة الناصرية، نجد بعض الباحثين يؤكدون على أهميتها "الآن"، فرغم مضي أكثر من نصف قرن على تجربة عبدالناصر، وغياب حلم الديمقراطية في الأربع عقود الماضية.. فإن التوجه إلى الديمقراطية مهما تكن ممارساتها أو سلبياتها تسعى للخروج بنا من الماضي إلى وعي المضارع للوصول إلى أفق المستقبل. ومن ثم فتجربة الخمسينيات والستينيات يجب ألا تكون غائبة عن أسئلة وإشكاليات اليوم، وعصر النظام الذي كان قائما إبان الحرب الباردة يختلف – وإن يكن في الظاهر- عن عصر العولمة الآن، إلا أنه يحمل الكثير من التشابه في عالمنا العربي حيث الأنظمة العسكرية أو شبه العسكرية ما زالت تقوم بأدوارها في تأكيد طبيعة السلطة وآليات الحكم (مصطفى عبدالغني، ٢٠١٢: ٦٥- ٦٦).

إن أهم دروس التاريخ ألا تكرر الشعوب أخطاءها، لذا من المهم أن نتعلم من دروس الماضي لكي تكون درسًا لنا في المستقبل. لقد بقيت أشياء كثيرة في حياتنا من ثورة يوليو: بقيت قوانين الطوارئ، وبقايا الشرعية

الثورية، والاتحاد الاشتراكي الذي كان ممثلاً في الحزب الوطني، والتقسيمات الشكلية في مجلس الشعب بين العمال والفلاحين، كما بقيت قوانين كثيرة لم تكن تتناسب مع سياسة الدولة ورغبتها في التغيير ابتداء من القوانين الاقتصادية وانتهاء بالمناخ السياسي العام. لقد بقيت آثار ثورة يوليو حصارًا دائمًا على العقل المصري في نظرته وتطوره وتفاعله مع الأحداث (فاروق جويدة، ٢٠٠٧: ٧١، ٨٤، ٨٦، ٨٨). بل إن البعض يذهب إلى أن مصر تعيش في الواقع في ظل هيمنة الفكر الواحد منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن. لقد حققت ثورة يوليو العدالة الاجتماعية إلى حد كبير غير أنها أممت السياسة وصادرت الحريات السياسية، بحيث يمكن القول: إن مصر تحولت من نموذج الحريات السياسية بدون عدالة اجتماعية، إلى نموذج آخر هو العدالة الاجتماعية بدون حريات سياسية (السيد يسين، ٢٠١١: ٢١٧، ٢٦٨).

والسؤال الذي ظل يتردد منذ الحقبة الناصرية: "هل ما زالت مصر تعيش في ظل الشرعية الثورية.. أم أنها دخلت بالفعل منطقة أخرى هي أقرب إلى الشرعية الدستورية"، وهو ذاته السؤال الذي بدأنا نردده الآن عقب ثورة يناير (فاروق جويدة: ٢٠٠٧: ٨٨). ما أشبه وضع مصر الحالي بالعصر الناصري؟ لا نستطيع إلا أن ننظر في الأحداث الجارية لنرى كمَّ الكتابات المعاصرة، والتأويلات الذاتية والموضوعية التي تحاول تحليل سياسات ومواقف المجلس العسكري إزاء أحداث عديدة يتعلق بعضها بقضايا الانفلات الأمني، والفتنة الطائفية، وانتخابات مجلسي الشعب والشورى، ويتعلق البعض الآخر بقضايا خارجية مثل قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني. وذلك كله في ظل أصوات ليست بالضعيفة تنادي برجوع الجيش إلى ثكناته وتسليم السلطة إلى حكومة مدنية.

وتبدو تبريرات المجلس العسكري للبقاء في الحكم، أشبه بما كتبه عبد الناصر في "فلسفة الثورة": "فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو"، لقد كان الحلم الرومانسي أقوى من الواقع وأبعد عنه إلى حد كبير، فقد كانت سنوات الطغيان والاستعمار طويلة بما يكفي لإحداث الصدمة النفسية لدى الجماهير (مصطفى عبد الغني، ٢٠١٢: ١٦٦). حينما كتب ناصر فلسفة الثورة عام ١٩٥٤ تحدث عن طليعة الثورة "القوات المسلحة" التي قامت بحركتها بنجاح، ثم همت أن تبتعد عن شئون الحكم، فإذا بها تدرك أن مهمتها قد بدأت من هذه الساعة.. فيقول: "كنا في حاجة إلى النظام فلم نجد إلا فوضى، وكنا في حاجة إلى الاتحاد، فلم نجد إلا الخلاف، كنا في حاجة إلى العمل، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل" (جمال عبدالناصر، ٢٠٠٥: ٢١-٢٢).

ليست هذه الأحداث الماضية ببعيدة عما يجري اليوم في المشهد السياسي المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١، حيث تستعد البلاد لصياغة دستور جديد ولكن يتم دائمًا الرجوع بالعنق إلى الوراء حيث الدساتير التي تم صياغتها عقب ثورة يوليو وهي: دستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٦٤ والتي بمقتضاهما تضخمت سلطة الرئيس بشكل دستوري وواقعي وتضخم دور المؤسسة العسكرية في غير ما خُلقت له؛ بحيث كانت تنظر لوضعها بين هياكل السلطة بحسبانها محور نظام الحكم وصاحبته (أحمد زكريا الشلق، ٢٠١١: ١٧٦- ١٧٧). وهذا يزيد من دائرة المقارنة، فالمجلس العسكري الآن يحاول التفاعل مع الشعب الذي انقسم إلى مؤيدين ومعارضين لإدارته للبلاد خلال الفترة الانتقالية. بالإضافة إلى تحليلات السياسيين والمفكرين الذين يتهمونه بين الحين والآخر بعقد الصفقات الخفية مع بعض القوى السياسية على الساحة.

انطلاقًا من ذلك، يتحدد **الهدف الرئيسي للبحث** في تقديم رؤية سوسيولوجية مقارنة بين ثورتي ٢٣ يوليو١٩٥٢ و٢٥ يناير٢٠١١. وذلك في إطار تحليل سمات الحكم العسكري الذي يمتد بظلاله منذ الحكم الناصري. ويسود الآن خلال المرحلة الانتقالية عقب ثورة ٢٥ يناير. وفي ضوء ذلك ينتهي البحث بمحاولة استشراف ملامح مستقبل الحكم السياسي المصري.

ويتجسد هذا الهدف العام في التساؤلات الآتية:

(١) ما هي أوجه التشابه والاختلاف بين ثورتي "٢٣ يوليو" و"٢٥ يناير"؟

(٢) ما هي سمات الحكم العسكري في مصر خلال الحقبة الناصرية (عقب ثورة يوليو) وخلال المرحلة الانتقالية الراهنة (عقب ثورة ٢٥ يناير)؟

(٣) ما هي أبرز السيناريوهات التي يمكن توقعها حول مستقبل الحكم السياسي في مصر؟

منهجية البحث: يعتمد البحث الراهن على:

١- ***المنهج التاريخي*** حيث يتم إلقاء الضوء التاريخي على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتحليل أحداثها ومواقفها وسمات الحكم العسكري الذي حكم البلاد بعد قيامها.

٢- ***المنهج المقارن*** حيث يقدم البحث رؤية سوسيولوجية مقارنة بين ثورتي ٢٣ يوليو و٢٥ يناير ويتم في إطارها تحليل ودراسة الأسلوب العسكري في الحكم.

٣- ***المنهج الإثنوجرافي*** **Ethnographic Method** (*) يقدم المحللون توجهًا نظريًّا وهو الرمزية في رؤية العلاقة بين أفراد مجتمع البحث من ناحية ورؤية العلاقة بين الباحث وأفراد مجتمعه من ناحية أخرى، وتمثل

التفاعلية الرمزية إطارا نظريا يركز على العلاقات القائمة بين الفاعلين أي الأفراد الإنسانيين. معنى هذا أنها تهتم بدراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى (الميكرو) داخل البناء الاجتماعي أكثر من اهتمامها بتحليل الوحدات الكبرى (الماكرو)، وتعتمد التفسيرات التي تقدمها بحوث التفاعلية الرمزية عادة على التسجيل التفصيلي للحياة اليومية، وهنا يتم اتباع أدوات ومناهج البحث الإثنوجرافي عن طريق الملاحظة بالمشاركة أو غير المشاركة. ومنهج تحليل الخطاب الذي ينظر إلى صور التفاعل الميداني التي يلاحظها الباحث بوصفها خطابًا وليس مجرد حوارٍ بين متحدثين، حيث الخطاب هنا كما عرفه فوكو وليوتار وسيلة لإنتاج المعنى ضمن سياق اجتماعي معين، فاللغة ضرورة حيوية عندما نحاول فهم قضايا الثقافة والمجتمع؛ ومن ثم تؤلف الأشكال الخطابية أنماطا للمعرفة (روبرت إيمرسون وراشيل فريتز ولندا شو، ٢٠١٠: ٢٣،١٩،١٤،١٣، ٥٩،١١١، ١٤٠، ١٤١) . (أندرو إدجار، وبيتر سيد جويك، ٢٠٠٩: ٣٣- ٣٥)

وقد حاولت الباحثة في موقف المشاركة بميدان التحرير أن تمارس فكرة "**الانغماس الإثنوجرافي**" التي أشار إليها إرفنج جوفمان Goffman حيث يعني البحث الميداني "إخضاع نفسك، وبدنك وشخصيتك ووضعك الاجتماعي، لمجموعة الظروف والملابسات التي تؤثر في حياة مجموعة من الأفراد، بحيث يصبح بوسعك أن تنفذ جسديًّا وإيكولوجيًّا إلى نطاق استجاباتهم". ويعني ذلك أن الباحث يسعى إلى فهم ثقافة المجموعة التي يدرسها. من ثم فإن الانغماس يعني أن تكون مع الناس الآخرين؛ لترى كيف يستجيبون للأحداث لحظة وقوعها، وأن يعايش الباحث بنفسه هذه الأحداث والظروف التي تؤدي

إلى حدوثها كما حاولت قدر الإمكان الالتزام بأصول التدوين خلال الموقف الإثنوجرافي حيث تتجلى الهامشية الإثنوجرافية على مستوى التفاعل عندما يكف الباحث عن أداء ما يفعله الآخرون ويبدأ الكتابة عن أفعالهم وأقوالهم علنًا وصراحةً. وقامت الباحثة كذلك بكتابة التقرير الميداني بأسلوب المتكلم حيث صوت الراوي الكاتب السارد للأحداث. (تمت كتابة الشواهد الميدانية من قلب ميدان التحرير قبل تنحي الرئيس السابق تحديدًا أيام (٥ ، ٧ ، ٨ فبراير ٢٠١١) ويوم (١٨ فبراير ٢٠١١ جمعة النصر/الوفاء) عقب التنحي و(٢٣ ديسمبر ٢٠١٢ جمعة رد الشرف/ الحرائر).

كما اعتمدت الباحثة في التنظير للثورتين على كتابي جمال عبدالناصر (جمال عبد الناصر، ٢٠٠٥)، ووائل غنيم (وائل غنيم، ٢٠١٢). وذلك انطلاقا من كون "جمال عبدالناصر" هو مفجرًا لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و"وائل غنيم" هو رمز لشباب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ويعتقد العديد من المحللين أن صفحة "كلنا خالد سعيد" بمثابة أيقونة الثورة المصرية.

وفقًا لمقولة الفيلسوف الإغريقي أرشميدس: "أعطني موقعًا أقف فيه، وأنا أستطيع أن أحرك منه العالم"؛ ربما يتعين اليوم على الباحث في علم الاجتماع أن يكرر نفس القول. فالباحث السوسيولوجي يصبح – شاء أم أبى – جزءا من النسق الاجتماعي الذي يدرسه، ومن ثم فإن دوره داخل النسق يؤثر على مدركاته وتصوراته. إن وصمة التعصب أو التحيز ومظاهر التوحد مع وجهة نظر معينة لا يمكن إذابتها بسهولة في نقاء وصفاء الدوافع العلمية، ولا بد من المزاوجة بين زوايا نظر متعددة (تيودور كابلو، ١٩٩٣: ١٦٨- ١٦٩). من هنا حاولت الباحثة قدر الإمكان الالتزام بمسافة علمية محايدة بين كونها مواطنة مصرية وكونها باحثة سوسيولوجية تحاول فهم

مجتمع ميدان التحرير؛ ففي روايته "الشمس العارية"، يعطي مؤلف روايات الخيال العلمي "إيزاك أسيموف" دورًا خالدًا لعالم الاجتماع منذ نحو نصف قرن، في عام ١٩٦٥، وتحديدًا نشر أسيموف روايته وقدم فيها تصويرا مثيرا وموحيًا للسمات المحتملة للمجتمع الذي يُسَير أموره بالوسائل والنظم السبرنطيقية. وتحكي قصة هذه الرواية عن عالم بعيد يستطيع أفراده أن يروا بعضهم البعض عن بُعْد عن طريق "صور ثلاثية الأبعاد" وأنهم نادرًا ما يدخلون في علاقات تفاعل مباشر "وجها لوجه". كما تحوي الرواية كمًّا كبيرًّا من التأملات لدور علماء الاجتماع في ذلك العالم العجيب، (في رواية أسيموف تعيش شعوب الأرض في كهوف ضخمة من الصلب تحت الأرض، يتملكهم الرعب من الأماكن المفتوحة. وتحوي الرواية سطرًا خالدًا يأتي على لسان أحد شخوص الرواية تلبية للحاجة إلى إرسال ممثل للأرض إلى الكواكب الأخرى من أجل إنقاذ النوع البشري، حيث يقول ذلك الشخص: "الأفضل أن ترسلوا إليهم متخصصًا في علم الاجتماع". وهكذا نجد الإشارة القديمة إلى الدور المهم لعالم الاجتماع الذي قد يقوم بدور منقذ البشرية. إلا أننا في إطار نظرة موضوعية نحاول فقط أن نتمسك بأهداب الأمل في فهم وتنظير هذا العالم الحديث السبرنطيقي الذي اندلعت في نطاقه ثورة الشعب المصري في ٢٥ يناير ٢٠١١ (هناء الجوهري، ٢٠١١: ١٨٧).

- **أولاً: تحليلات نظرية حول مفاهيم الثورة والانقلاب والحكم العسكري**

إذا ما نظرنا إلى قضية علاقة الشعوب بالسلطات الحاكمة والظواهر التي تنتجها هذه العلاقة، فإن كافة المعطيات المستخدمة لوصف هذه العلاقة أو الظواهر المرتبطة بها لا تبدو محايدة. فهناك تعبيرات عديدة مثل "الثورة"

Revolution، "الهوجة"، أو عصيان مسلح Insurrection، أو "التمرد" Revolt، أو "الانتفاضة" Uprising (سعيد عكاشة، ٢٠١١ :١٢١).

وبوجه عام يتم نقل مركز السلطة السياسية في الدولة إما عبر وسائل ديمقراطية "صناديق الاقتراع" أو عبر وسائل غير ديمقراطية مثل الطرق الأوتوقراطية "الوراثة" في نظم الحكم المحلية، والانقلاب؛ إذ تنتقل السلطة من يد فئة إلى أخرى باستخدام القوة دون حدوث أي تغيير حقيقي سوى تغيير وجوه الحكام، أو عبر الاستخلاف في النظم الجمهورية بأن يختار الحاكم من يخلفه "كنائب الرئيس" مع محاولة إصباغ الاختيار بصبغة شعبية "الاستفتاء". وقد اخترعت نظم حكم جمهورية عربية مزيجا بين الطريقين بتهيئة نجل الرئيس "في حالة سوريا ومصر وليبيا واليمن" لوراثة والده أو صهر الرئيس "في حالة تونس" (محمد عبد الهادي علام، ٢٠١٢: ٣٢٤-٣٢٥).

يشير مفهوم الثورة إلى تحول كلي مفاجيء يحدث تغييرًا في طبيعة الحكم بالمجتمع. وقد تندلع لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. وأحياناً تجتمع كل هذه الأسباب وفقًا لبعض النظريات مثل "نظرية ثورة التوقعات J- Curve"). Nicholas Abercrombie, Stephen Hill and, others, 1984: 179). ويرى **أنتوني جيدنز** *Anthony Giddens* أن الثورات تعتبر في طليعة الأساليب غير التقليدية في الحركات الجماهيرية التى تُحدث تغييرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف، ويصاحبها عادة توترات وصراعات (أنتوني جيدنز، ٢٠٠٥: ٤٨٦). وإذا أردنا تحديد مفهوم الثورة ودلالته في التراث النظري فسوف نجد أن المعنى الشائع هو معنى واسع بحيث يغطي أشكالاً عديدة لاستخدام القوة، قد لا تبدو قانونية أو شرعية بالمعنى المحدود، ولكنها

تهدف في نهاية الأمر إلى إحداث التغير السياسي، وهنا يمكننا استخدام مفهوم الثورة للإشارة إلى مجموعة من الأحداث تستخدم فيها القوة بنجاح للإطاحة بحكومة أو نظام سياسي معين. وإذا لم تنجح حركة الثورة أُطلق عليها "تمرد" أو "عصيان مسلح" أو "انتفاضة"، وقد تتداخل معاني هذه المفاهيم في بعض الأحيان (السيد الحسيني، ١٩٨٤: ٣٥٥). وفيما يتعلق بالثورات الشعبية فهي أبرز وسائل نقل السلطة عبر إرادة الجماهير، لكن نجاحها يعتمد على موقف القوة منها، فالنظم الحاكمة عادة ما تستخدم كل ما تملكه من وسائل القوة لإجهاض الثورات الشعبية، لكن انحياز الجيش للثورة الشعبية هو العامل الحاسم لنجاحها.

وهناك نظريات عديدة لتفسير أسباب قيام الثورات منها: نظرية أرسطو حول الانفصال بين ملكية القوة الاقتصادية وبين السلطة السياسية، والاغتراب والاستغلال الاقتصادي وفقًا لنظرية كارل ماركس، وعدم التناسق بين المركز الاجتماعي والدخل وفقًا لنظرية التوازن الاجتماعي لدى بارسونز والسون ودانيال بل، ونظرية المجتمع الجماهيري حيث انقطاع الصلة بين الحاكم والجماهير بسبب فساد الجماعات الوسيطة الموالية للنظام السياسي وفقًا لرؤية وليم كوزن هوز، ونظرية جيمس ديفز حول تراجع التوقعات بتحسن الوضع الاقتصادي وإحباط الجماهير والنكسات الاقتصادية المفاجئة وفقًا لرؤية جيمس دافيز، ونظرية دوتش عن عدم التوازن بين قدرة الحكومات وأعبائها وفقًا لرؤية كارل دوتش، وعدم تعبير أنماط السلطة عن المجتمع وفقًا لرؤوية هري إيكستين. والأفكار الثقافية التي تؤدي إلى الشعور بالحرمان وفقًا لرؤية توكفيل (Craig Calhoun and others: 1994)، (محمد عبد الهادي علام، ٢٠١٢، ٣٢٩- ٣٣٠)

أما الانقلاب الثوري، فهو انتقال السلطة من يد فئة محدودة إلى يد فئات أوسع عبر القوة (الجيش) ودعم الشعب لها دون مشاركة فعلية منه في عملية نقل مركز السلطة مثل ثورة ٢٣ يوليو (سعيد عكاشة، ٢٠١١: ٣٢٥)

وتقع معظم الانقلابات العسكرية في فئات أربع، هناك الانقلاب الحكومي أو الوصي Governmental Guardian Coup وفيه تقوم القوات المسلحة بدور وصاية Guardianship بمعنى أن النظام الجديد يترك النظام الاقتصادي على حاله، ويحدث تغييرًا ضئيلا في سياسة الحكومة ويقبل "جيش حكم" النظام الاجتماعي القائم، ولا ينشيء أي تنظيم سياسي مستقل ، ويعبر عن اعتزامه العودة إلى الثكنات حالما تجري تسوية المنازعات المدنية أو إقامة نظام بديل ومقبول. وانقلاب الفيتو "حق الرفض"Veto Coup يحدث عندما تحل القوات المسلحة محل حكومة مدنية ملتزمة بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الجذري الذي سيكون على حساب الطبقات الأغنى في المجتمع. وكذلك الفيتو الاستباقي Anticipatory Veto عندما تتدخل القوات المسلحة لتستبق انتقال السلطة إلى حكومة ثورية أو راديكالية باعتبار ذلك متميزا عن الإطاحة بحكومة تقدمية وإصلاحية قائمة. وأخيرًا انقلاب إصلاحي Reforming Coup وتسعى فيه القوات المسلحة إلى تغيير النظام الاجتماعي ووضع الدولة والمجتمع على أساس أيديولوجي جديد. ويمكن تمييز ثلاثة أنواع فرعية ضمن التدخل العسكري الذي يرفض النظام القائم، وينشيء منظمته السياسية الخاصة لإضفاء الشرعية على السيطرة العسكرية على الدولة: - المصلح الراديكالي اللا-تقليدي Anti- traditionalist "على سبيل المثال الأرجنتين"، والمصلح غير الراديكالي اللا- تقليدي "على سبيل المثال مصر في عهد عبدالناصر"، والمصلح الجمهوري اللا- تقليدي مثل "تركيا في

عهد أتاتورك" (بي . سي . سميث ، ٢٠١١، ص ص٣٤٩- ٣٥٢). ويقدم بعض المحللين هنا رأيه في أن حركة ٢٣ يوليو كانت حركة سياسية إصلاحية حيث إنها انقلابٌ من داخل الدولة وقد فطن الخميني في إيران إلى هذا ورفض إجراء أي حل سياسي دون تنازل الشاه عن إيران وميز حركته بوصفها "إصلاحية" عن التغيرات الثانوية التي تتخفى وراء الأوضاع القائمة (طارق البشري، ٢٠١٠: ١٥١).

فيما يتعلق بالحكم العسكري، فالمقصود به حكم العسكريين للدولة وخضوعها لسيطرتهم وإيقاف العمل بالقوانين المدنية. وهو نظام استثنائي تلجأ إليه الدول في حالة الأزمات الطارئة واختلال الأمن وتقرر فيه حالة الطوارئ ومنع التجول حتى يزول الخطر عن البلاد، وتمنح فيه السلطة التنفيذية سلطات واسعة؛ حتى يعود الأمن والاستقرار للبلد، وغالبًا ما يقرر حاكم الدولة الأحكام العرفية.

ثانيًا: الرؤى النظرية

١- المقولات النظرية المفسرة للتدخل العسكري في الحكم

برزت عوامل كثيرة مرتبطة بالتدخل العسكري شملت متغيرات اجتماعية واقتصادية في المحاولات الرامية إلى فهم سياق عدم الاستقرار السياسي الذي يمكن أن تقع فيه انقلابات القوات المسلحة. كما يعد التدخل العسكري شكلاً من أشكال عدم الاستقرار السياسي.

تنطلق بعض الرؤى من تأثير الحراك الاجتماعي والتغير الاجتماعي السريع المؤدي إلى عدم الاستقرار. ولاقت فرضية أن ذلك التأثر سيقود إلى العنف السياسي أو التدخل العسكري التأييد من بعض الدراسات المقارنة. فقد وجد بوتنام Putnam ارتباطات لا وزن لها بين التدخل العسكري في أمريكا

اللاتينية والمشاركة السياسية وقوة الأحزاب وجماعات الضغط. وأدى به إلى استنتاج أن هنتنجتون كان مخطئًا في اعتقاده أن الحكم المدني المستقر يعتمد على مؤسسات سياسية قوية. وقد أجرى جاكمان Jackman نوعا مماثلا من التحليل، باستخدام بيانات أفريقية من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ غير أنه توصل إلى استنتاجات مختلفة إلى حد ما كما وجد جونسون وآخرون أن المنافسة الحزبية مع الدعم على النطاق الوطني حماية قوية ضد التدخل العسكري.

وأبرزت تفسيرات اجتماعية أخرى للتدخل العسكري؛ أهمية البعد الطبقي وتنظر نظريات التحديث إلى الطبقة الوسطى على أنها قوة استقرار ولكنها تتسم في مراحلها المبكرة بكونها "صغيرة وضعيفة وغير فعالة ومنقسمة وعاجزة سياسيا"، وحينما تنحرف المصالح الاقتصادية والسياسية لطبقة وسطى متشظية فإنها تشجع بذلك البريتورية Praetorianism أو الإمكانية لسيطرة القوات المسلحة على النظام السياسي. وينسجم هذا مع نظرة هنتنجتون التي مؤداها أنه في المجتمعات الأكثر تخلفاً والتى تنتج طبقة وسطى ستكون القوات المسلحة قوة راديكالية غير أنه عندما تكون طبقة وسطى قد تطورت فإن القوات المسلحة سوف تدعمها كقوة محافظة. وقد اختبر بوتنام فرضية أن طبقة وسطى جديدة ستكون لها مصلحة ثابتة في حكم مدني يمثل مصالح هذه الطبقة أكثر من مصالح طبقات العهد الإقطاعي. ويرتبط التدخل العسكري أيضًا بالطبقة عن طريق توفير فرص للبرجزة العسكرية أو الحراك الاجتماعي إلى أعلى من جانب القوات المسلحة ذاتها. وقد تتخذ البرجزة Embourgeoisement حتى شكلا أكثر حرفية عندما يستخدم الرتب العليا للقوات المسلحة سلطتهم السياسية بعد انقلاب ناجح لإثراء أنفسهم بالثروة والملكية. ويمكن أن يصعد أفراد في القوات المسلحة

من وضع برجوازي صغير من أصول اجتماعية بين الفلاحين الأغنياء والتكنوقراط، والمثقفين، وبيروقراطية الدولة، والإدارة الصناعية والرأسماليين الخاصين الصغار إلى البرجوازية الجديدة.

أما التفسير الأكثر نفوذا للتدخل العسكري فهو يربطه بمستوى الثقافة السياسية. وقد قام فاينر Finer بتصنيف الثقافات السياسية باعتبارها ناضجة ومتطورة ومتدنية، وذات حد أدنى في سلم نزولي للحداثة. ويرتبط كل مستوى بميل للقوات المسلحة إلى التدخل، وبأنواع مختلفة من التدخل العسكري.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الآراء التي تذهب إلى أن السمات المميزة التنظيمية للقوات المسلحة حاسمة في فهم التدخل العسكري، ويبدو أن القوات المسلحة تفوق بمزايا سياسية كثيرة على المنظمات الأخرى المرتبطة بالسياسة. ذلك أن لها تسلسلاً واضحًا للقيادة مع مجموعة مفهومة جيدا ومرعية بصرامة من علاقات الرئيس – المرؤوس Superior – subordinate والقرارات تُطاع ولا يجادل فيها أحد إلى أن يتم الوصول إلى إجماع ما. والقوات المسلحة جيدة التنظيم للهجوم على المؤسسات المدنية وعندما تتدخل القوات المسلحة، تكون قيادة الانقلاب قادمة في كثير من الأحيان ليس من ضباط من أصحاب الرتب العليا بل من الصفوف الوسطى من الضباط الأصغر للقوات المسلحة مكانة رمزية تسبغ عليها الشرعية إذا هي تدخلت في عالم السياسة المدنية. وقد يعتبر هذا كجزء من فلسفة مشتركة أو نسق معتقدات، ويمكن أن ترمز القوات المسلحة إلى شيء قيم لباقي المجتمع. ذلك أنه يمكن أن تمثل الحداثة بسبب خبرتها التكنولوجية وهياكل سلطتها. كذلك فإن المكانة المركزية يمكن أن تنشأ من الأداء الناجح. ومن الجلي أن توفر

الأسلحة الحديثة أصلاً تنظيميًّا للقوات المسلحة، يزودها بشبه احتكار للقوة المادية. وتُعوض مثل هذه المزايا التنظيمية عن نقاط الضعف السياسية للقوات المسلحة مثل افتقارها إلى الشرعية وإلى الخبرة الإدارية.

هناك بعض القيم السياسية التي تشكل أساس قبول القوات المسلحة المسئولية، منها الاعتقاد في أنه بدون القوات المسلحة لما تشكلت الأمة أو بقيت، وأن القوات المسلحة أكثر كفاءة في إدارة الأمور من الساسة المدنيين. ولا يمكن تأييد أي دعوى منهما كمسألة عامة. (بي. سيميث، ٢٠١١: ٣٥٣-٣٧٠).

٢- أفكار أنطونيو جرامشي حول علاقات القوة Relation of Force

ففي تحليله لعلاقات القوى العسكرية ميز بين مستويين: المستوى العسكري بالمعنى الضيق، أو بالمعنى العسكري الفني، وما يمكن أن نسميه المستوى السياسي – العسكري Politico – military Level، ولقد ظهر على مر التاريخ – وفقًا لرؤيته- توليفات غاية في التنوع، تجمع بين هذين المستويين. كما قدم جرامشي بعض التحليلات المتعلقة بالصراع السياسي والحرب العسكرية مشيرًا إلى أن لكل نضال سياسي دائمًّا أساسًا عسكريًّا Military Substratum. بالإضافة إلى آرائه حول علم السياسة والعلم العسكري (أنطونيو جرامشي، ١٩٩٤).

٣- مقولات نظريات الصفوة المعاصرة في ضوء الإسهامات النظرية والإمبريقية لعلماء الصفوة في رؤيتها المعاصرة، نجد رايت ميلز W. Mills ودمنهوفG. Domhoff وميلباند R. Miliband قد أكدوا على أهمية العنصر العسكري في الحكم. فقد أشار ميلز في إطار تحليله لبناء القوة في المجتمع الأمريكي المعاصر إلى صفوة القوة Power Elite (١٩٥٦) التي تضم كبار

رجال الجيش الذين دخلوا عالم السياسة من خلال الحرب الباردة وسباق التسلح، وأصبح لهم دور بارز في صناعة القرار. كما أعطى ميلباند للقادة العسكريين مكانة محورية في بناء القوة حين حاول إثبات فرضيته التي تدور حول تعالي دور الدولة واستقلاليتها عن طبقات المجتمع. وقد وجه النقد إلى وجهة النظر القائلة بإن القوة في المجتمع الصناعي تتشكل من صفوات متنافسة، وبدلاً من ذلك أكد على وجود طبقة مهيمنة وترابط بين أعضاء الصفوات المتعددة (Nicholas Abercrombie and others 1984:137) وأعطى للقرار العسكري أهمية خاصة في حالة اتخاذ القرار بالحرب النووية للبرهنة على تشكيل القيادة العسكرية أساسا مهما للتحكم والسيطرة (أحمد زايد، ٢٠٠١: ٩١- ١٠٧).

٤- **النظريات الدائرية** : تقوم هذه النظريات على فكرة مفادها أن كل الخبرة البشرية قد حدثت من قبل، ومن ثم، فإن التاريخ يميل إلى تكرار نفسه. وهذه النظريات تأخذ موقفًا تشاؤميًّا وقد ظهرت بشكل واضح عند عبدالرحمن بن خلدون، وكذلك عند عدد من المفكرين الأوربيين والأمريكيين. فقد اعتقد شبنجلر Spengler (١٨٨٠ – ١٩٣٦) أن المجتمعات تفنى في أوج ازدهارها. وكذلك يرى باريتو أن التاريخ يبتلع أي أرستقراطية في حركته الدائرية المستمرة. وظهرت أفكار مشابهة عند سوروكين Sorokin (١٨٨٩ – ١٩٦٨) في نظريته عن تكرار الدورات التاريخية في كل مجتمع عبر ثلاث مراحل هي: المرحلة الاعتقادية Ideational والمرحلة المثالية Idealistic والمرحلة الحسية Sensate. وتتشابه هذه الأفكار مع أفكار أرنولد توينبي Toynbee (١٨٨٩ – ١٩٧٥) حول دورة الحضارة بين التحدي والاستجابة (أحمد زايد، ٢٠١١: ٢٥٠- ٢٥١).

٥ - الثقافة الفرعية للشباب Subculture ورؤى العالم World view

الثقافة الفرعية Subculture هي مفهوم مهم يتيح الفرصة للاعتراف بتنوع الثقافات داخل المجتمع الواحد وبينما كان المفهوم القديم لثقافة الشباب يميل إلى افتراض وجود ثقافة واحدة ومتجانسة بين الشباب، يؤكد مفهوم الثقافة الفرعية تفتت هذه الثقافة خاصةً تبعا للخطوط الفاصلة بين الطبقات (أندرو إدجار وبيتر سيد جويك، ٢٠٠٩: ٢٤٠- ٢٤١). وقد عرف مجتمعنا المعاصر بعض النظم والترتيبات الاجتماعية التي أسهمت في بلورة الشباب كجماعة اجتماعية حديثة، صانعة لثقافة خاصة. والفكرة الجوهرية في نظرية الثقافة الفرعية هي أن تلك الثقافة تتبلور كحل متجدد للمشكلات الناجمة عن الطموحات المحبطة لقطاعات كبيرة من الأفراد كالشباب - أو لوضعهم الاجتماعي الملتبس في المجتمع الكبير. ومن أشهر المجالات التي يستخدم فيها مفهوم الثقافة الفرعية في علم الاجتماع المعاصر دراسات الشباب. حيث يُعتبر الشباب قوة رفض ومصدر رؤى جديدة لمستقبل المجتمع ويمثل فئة ساعية إلى خلق مستقبل جديد (محمد الجوهري، ٢٠١١، ٩٦- ١٠٠). وقد ظهرت فكرة ثقافة الشباب Youth Culture في علم الاجتماع إبان خمسينيات وستينيات القرن العشرين (السيد يسين، ٢٠٠٦: ١٠٢). وهنا تتجلى النظرة إلى الثقافة الفرعية للشباب كساحة للمقاومة الثقافية والتمرد الاجتماعي والثقافي بواسطة العولمة الثقافية. ومن أهم التجليات أو الأدوات التي تستخدمها الثقافة الفرعية للشباب في الرفض والتمرد والثورة، شبكة الإنترنت. فمن خلالها حدثت ثورة في مجال الاتصال بين البشر وأصبحت قوى المعارضة في أكثر الدول العربية تقليدية قادرة على اجتياز حواجز

القهر السياسي وزعزعة قواعد الاستبداد الراسخة (السيد يسين، ٢٠٠٩: ٢٢- ٢٥) .

من ناحية أخرى حاول بعض الباحثين رسم خريطة للتراث العلمي الخاص بمجتمع المعلومات العالمي الذي يطلق عليه مانويل كاستلز، المجتمع الشبكي، فقدم إيزابيل ألفاريز وبرنت كيليورن خريطة مقترحة قائمة على ثلاثة أبعاد: الموضوعات Topics والمنظورات Perspectives ورؤى العالم Root Metaphors أستقي من كتاب ألفه Pepper عام ١٩٤٢بعنوان "القروض الخاصة بالعالم: دراسة في الدليل" وهذه الاستعارات الجذرية أقرب ما تكون لمفهوم رؤى العالم(*) World View (أندرو إدجار وبيتر سيدجويك، ٢٠٠٩: ٣٣٧- ٣٣٨) وهذه الرؤى تحاول فهم العالم من خلال التركيز على فئات أو مفاهيم محددة. وقد كان لشباب ثورة يناير رؤية خاصة للعالم:

٦- العولمة والثقافة الإلكترونية: "الإنترنت باعتباره من تجليات العولمة الراهنة"

برز العامل الإلكتروني أثناء قيام ثورة ٢٥ يناير، بل وكان من أسباب وعوامل تنظيمها، وانطلاقًا من ذلك لا بد أولاً من الإشارة إلى طبيعة المناخ الثقافي العالمي في القرن الحادي والعشرين حيث هبوب موجات العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، والانتقال إلى مجتمع المعلومات الكوني ونموذج ما بعد الحداثة (السيد يسين، ٢٠٠١ فبراير: ٢٦). فمن الناحية السياسية برزت الموجة الثالثة من موجات الديمقراطية، وتعني وفقًا لصامويل هنتنجتون، انحسار دائرة النظم السياسية الشمولية والسلطوية، وتزايد معدلات تحول النظم السياسية إلى الديمقراطية فيما أطلق عليه عولمة الديمقراطية. ومن الناحية الثقافية هناك ثورة معرفية تتركز في الانتقال من

الحداثة إلى مابعد الحداثة (السيد يسين، ٢٠٠١ يناير، ٢٧٢). ويرى جيدنز أن التطورات الجديدة في مجال تقانة المعلومات والاتصالات أعطت زخمًا جديدًا لمسيرة العولمة، إذ أنها كثفت التفاعل بين الناس ووسعت مجالاته، والمثال على ذلك الأحداث السياسية أو الطبيعية الكبرى. انطلاقًا من ذلك لا يسع علماء الاجتماع والمحللون الآخرون إلا الإقرار بالدور الحيوي الذي تؤديه التقانة في توسع الحركات الاجتماعية الجديدة الحديثة. ويرى (*) Castell وهو أحد علماء الاجتماع المحدثين أن عصر المعلومات الذي نعيشه الآن قد شهد تحولاً جذريًّا في الحركات الاجتماعية الحديثة (أنتوني جيدنز، ٢٠٠٥: ١١٩- ١٢٠، ٤٨٨، ٥٢٥). ولقد تم استغلال البعد الثقافي للإنترنت حيث أدى دوره الناجح في تنظيم الثورة المصرية التي انتقلت من السياق الافتراضي إلى الواقعي لاتسامه بالقدرة على تعبئة الجماهير ، ويتأكد ذلك مع ما طرحه هابرماس في أن هناك ارتباطًا كبيرًا بين القوة والتقنية، وأطلق على ذلك اسم التفاعلية التحادثية.

٧ - أفكار يورجين هابرماس حول المجال العام Public Sphere

يعتقد هابرماس أن المجال العام في المجتمعات الغربية قد بدأ ينشأ أول الأمر في الصالونات والمقاهي في لندن وباريس وبعض المدن الأوربية، وكان الناس يلتقون ويناقشون قضايا الساعة من خلال ما يقرأونه في النشرات والصحف. وقد أدت الصالونات دورًا حيويًّا في نمو الديمقراطية في مراحلها الأولى (أنتوني جيدنز، المرجع السابق ذاته: ٥١٢).

وتشير الأحداث المتلاحقة في ميدان التحرير – مركز الثورة المصرية – إلى انفراجة في المجال العام المصري بالمعنى الهابرمسي. فقد تحول ميدان التحرير من ميدان شهير في قلب القاهرة إلى ساحة للمجال

العام؛ بل إن البعض يذهب إلى حدوث تبادل في أدوار المجال العام المصري حيث تحول المجال العام الذي شكلته قوى المعارضة عبر الإنترنت من نظرة الدولة إليه على أنه مجال عام مضاد إلى كونه مجالاً عامًا أصليًا. وتحول المجال العام المصري الذي سيطر على الواقع قبل ٢٥ يناير إلى مجال عام مضاد (وليد رشاد، ٢٠١١: ٧٦- ٧٧).

ثالثًا: السياسة بين القيادة العسكرية والحكم المدني

ننطلق هنا من الفكرة المحورية التي يُطلق عليها في علم السياسة "العلاقات المدنية العسكرية" التي تصف العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية والدراسات في هذا الموضوع تنطلق من قاعدة أساسية مبناها أن سيطرة المدنيين على العسكريين أفضل في كل الأحوال من سيطرة العسكريين على الدولة. والبحث في هذا الميدان لا يقتصر على علم السياسة فقط، بل إن علومًا متعددة تشارك في دراسة هذه الإشكالية مثل علم الاجتماع والقانون والفلسفة وعلم النفس والدراسات الثقافية والأنثروبولوجيا وعلم الاقتصاد والصحافة والدراسات العسكرية (السيد يسين، ٢٠١١: ١١٧- ١١٨).

إذا ألقينا نظرة تاريخية حول الموضوع، نجد أن التدخل العسكري المباشر في سياسة بلدان العالم الثالث ظل حدثًا منتظمًا بصورة محبطة منذ مستوى الذروة الذي يمثله استقلال ما بعد الحرب. وبين ١٩٦٠ و١٩٨٠ تعرضت ثلاثة أرباع دول أمريكا اللاتينية لانقلابات، كما حدث لنصف دول العالم الثالث الآسيوية، وأكثر من نصف الدول الأفريقية. وشهدت ثمانينيات القرن العشرين تواصل هذا الاتجاه بقوة. ولم يمر عام دون أن يكون هناك انقلاب أو محاولة انقلاب في جزء ما من العالم الثالث. يؤكد ذلك أنه بين

١٩٩٠ و٢٠٠٣ شهدت ١١ دولة أفريقية ما لا يقل عن ٢٦ من حالات التدخل العسكري، تشمل انقلابات ناجحة، ومحاولات انقلاب فاشلة وعصيانات عسكرية.

لم يكن التدخل العسكري في السياسة – في عهد الاستقلال – شيئًا جديدًا من الناحية التاريخية، غير أنها فى الواقع أنها صارت حدثًا شائعًا بصورة ملحوظة في دول العالم الثالث أدهش كثيرًا من السياسيين وعلماء الاجتماع الغربيين. وفي دولة أفريقية بعد أخرى أذعنت الحكومة المدنية للقوات المسلحة، وفي أنحاء مختلفة في العالم الثالث صار الدعم العسكري شرطًا ضروريًا لبقاء نظام حتى إذا كانت القوات المسلحة لم تستول على السلطة الكاملة والمباشرة. ويتمثل المركز الرئيسي للاهتمام الأكاديمي في "الإحلال"؛ أي فعل تولي السيطرة السياسية بالقوة، حيث تحل محل المؤسسات المدنية قيادة عسكرية. ويتم تجاهل التفاصيل الدستورية مثل الإجراءات البرلمانية أو القبول الشعبي، أو التمثيل السياسي، لأن المجالس المُنتخبة تُحل في الحال عند الاستيلاء على السلطة، والانتخابات تُعلق، والأحزاب السياسية تُلغى.

والقيادة العسكرية مندمجة دائمًا في آلة الحكومة من خلال مختلف الترتيبات الاستشارية والتنفيذية. وما من نظام للحكم يمكن التقليل فيه من الأهمية السياسية للقوات المسلحة. ويتمثل شكل آخر للتدخل عندما تزيح القوات المسلحة نظامًا مدنيًا وتحل محله نظامًا آخر. ورفض العمل كأداة للحكومة ضد خصومها طريقة تحدث القوات المسلحة من خلالها تغيير الحكومة. وفي أي ثورة تكون ثورة الجيش عاملاً حيويًا (مثلما حدث في إيران عام ١٩٧٩).

إن مسألة ما إذا كان لنظام جديد سيطرة على الجيش ويمكن أن يستخدم القوة العسكرية ضد بقايا النظام القديم Ancient Regime عامل حسم يقرر محصلة فترة الاضطراب الثوري. (حدث ذلك في أمريكا اللاتينية ويحدث في مصر الآن (بي. سي. سميث، ٣٣٨-٣٤٦). ولو أردنا أن نؤصل الموضوع تاريخيًّا لقلنا أنه يرتد إلى كتابات المفكر الصيني الشهير "صن تسو" Sun Tzu وكذلك المفكر الأوربي صاحب النظريات الشهيرة عن الحرب "كارل فون كلاوسيفتز" Clausewitz الذي اهتم بنظريته عالم الاجتماع الفرنسي "ريمون آرون" وكل من هذين المفكرين الرائدين كان يصدر عن مبدأ رئيس هو أن القادة العسكريين يأتمرون بأوامر الحكام والرؤساء وقد أدت الاتجاهات التي برزت وخصوصًا في النصف الأول من القرن العشرين نحو عسكرة المجتمع إلى بحث وضع المؤسسات العسكرية.

رواد هذا الموضوع هما عالم السياسة الأمريكي "صمويل هنتنجتون" وعالم السياسة "موريس جانوفيتز". وصدرت كتب أخرى لعلماء سياسة آخرين حاولوا تفنيد بعض النظريات الرائدة، وقد قاد هذا النقد صمويل فينر، الذي قرر أن أطروحات كل من هنتنجتون وجانوفيتز قد لا تصدق في الدول النامية، حيث تُتاح الفرصة للعسكريين للتدخل في السياسة. وقد يدعم هذه الأطروحة أن عددا كبيرًا من الانقلابات العسكرية قد حدث في أنحاء متفرقة من العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وخصوصًا في الستينيات في أفريقيا على سبيل المثال حدثت انقلابات عسكرية في داهومي وتوجو والكونغو وأوغندا . ونفس الظاهرة لوحظت في أمريكا اللاتينية فقد قام في بوليفيا مثلا بعد مرور ١٦٩ سنة من تأسيسها ١٨٩ انقلاب عسكري وكذلك حدث في شيلي والأرجنتين والبرازيل وباراجواي وبيرو وأورجواي.

ولو نظرنا إلى العالم العربي لوجدنا نفس الظاهرة، فقد قامت انقلابات عسكرية في سوريا منذ عام ١٩٤٩ بقيادة حسني الزعيم وبعد ذلك تتالت الانقلابات العسكرية لحزب البعث في كل من سوريا والعراق ولعل أبرز انقلاب عسكري عربي هو انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر الذي قاده الضباط الأحرار بزعامة جمال عبدالناصر ثم الانقلاب العسكري الذي قاده العقيد معمر القذافي في ليبيا.

الأطروحة الأساسية التي صاغها "صمويل هنتنجتون" في كتابه الأساسي "العسكري والدولة" أن الفرق الجوهري بين العسكريين والمدنيين، هو أن الفئة الأولى عادة ما تتبنى اتجاهات محافظة، في حين أن الفئة الثانية غالبًا ما تتبنى اتجاهات ليبرالية. وكل من المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية لها قيمها الخاصة ومعاييرها التي تزن بها الأمور. والسؤال هنا: كيف يمكن للمؤسسة المدنية أن تهيمن على المؤسسة العسكرية وتضبط حركتها؟ والإجابة التي يقدمها هنتنجتون على هذا السؤال هي "الاحتراف العسكري Professionalism (السيد يسين، ٢٠١١، ١١٩- ١٢١).

أما النظرة المعاصرة فتؤدي بنا إلى قصف الولايات المتحدة لليبيا دعمًا للمتمردين في ربيع عام ٢٠١١ حيث يُعتبر ذلك القصف جزءا أساسيا من سياسة أمريكا المستدامة للتدخل العسكري في أفريقيا منذ تسعينيات القرن الماضي. وفقا لدراسة أجراها فرع الأبحاث بالكونجرس ونشرت في نوفمبر عام ٢٠١٠ فقد قامت واشنطن على أساس شبه سنوي بإرسال أعداد تتراوح بين مئات من أفراد القوات المقاتلة وبين الآلاف منهم وعشرات الطائرات والسفن الحربية، وتبين السجلات أن القوات المسلحة الأمريكية تدخلت ٤٦ مرة في أفريقيا قبل الحرب الأخيرة على ليبيا. أما التدخل الإيجابي الوحيد

للولايات فكان في مصر حينما أجبر إيزنهاور القوات الإسرائيلية /الفرنسية/ الإنجليزية على الانسحاب من منطقة القناة بعد عدوان ١٩٥٦. انطلقت الإمبريالية الأمريكية المُعسكرة في أفريقيا أثناء إدارة كلينتون بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٠، ووقعت ١٧ حالة تدخل مسلح من بينها قصف السودان. وفي عهد بوش الإبن، بلغ عدد التدخلات العسكرية الأمريكية ١٥ حالة حدثت غالبيتها في وسط أفريقيا وشرقها.

تقوم معظم إمبراطورية الولايات المتحدة في أفريقيا على روابط عسكرية مع قادة عسكريين عملاء حيث يبقى البنتاجون على روابط مع ٥٣ بلدا أفريقيا، فقد تسارعت محاولات واشنطن وجهودها من أجل عسكرة إفريقيا وتحويل جيوشها إلى مرتزقة يحاربون لقمع الأنظمة والانتفاضات المناوئة. بعد ١١ سبتمبر أعلنت إدارة بوش في عام ٢٠٠٢ أن أفريقيا "أولوية استراتيجية في الحرب على الإرهاب" من ثم اتخذ الاستراتيجيون الأمريكيون الإمبرياليون بدعم من أعضاء الكونجرس من الليبراليين والمحافظين الجدد، الخطوات لتطبيق سياسة عسكرية مركزية ومنسقة تشمل أنحاء القارة وقاموا بتشكيل "القيادة الأفريقية Africom" المشتركة التي تقوم بتنظيم الجيوش الأفريقية من أجل شن حرب نيوكلونيالية (جيمس بتراس، ٢٠١٢، ٧- ١٠).

ولو أردنا أن نبتعد قليلاً عن الفروض النظرية ونظرنا إلى العلاقات المدنية العسكرية في الوطن العربي، لاكتشفنا أنه في حالة مصر – على سبيل المثال – بعد انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الذي تحول إلى ثورة. تم تسليم قيادة الجيش المصري لأحد الضباط الأحرار وهو "عبدالحكيم عامر" الذي كان برتبة رائد ورقي إلى رتبة لواء مرة واحدة، وبعد ذلك رقي إلى رتبة

مشير. استطاع "عامر" بحكم شخصيته الكاريزمية أن تكون له شعبية طاغية بين صفوف قادة وضباط القوات المسلحة، وحوَّل الجيش إلى مؤسسة عسكرية تأتمر بأمره هو وليس بأمر رئيس الجمهورية "جمال عبد الناصر"، الذي حاول عبثًا تحديد سلطاته عن طريق تشكيل "مجلس للرئاسة" يضم كبار أعضاء مجلس الثورة ولكنه فشل. وفي عام ١٩٦٤ قام "عامر "بما يطلق عليه "الانقلاب الصامت"، حيث منع الرئيس جمال عبدالناصر من التدخل في أي شأن يخص القوات المسلحة. ثم جاءت هزيمة يونيو ١٩٦٧ بكل أصدائها العميقة، وما ترتب عليها من تنحية المشير، مما أدى إلى انتحاره. ومنذ هذا الوقت صفيت المؤسسة العسكرية تمامًا، وتحول الجيش المصري إلى جيش محترف بكل معاني الكلمة، بحيث يخضع القادة العسكريون للقادة المدنيين؛ ونتيجة لذلك استطاعت القوات المسلحة المصرية أن تبدع في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتحقق إنجازات عسكرية عالمية (السيد يسين، ٢٠١١، ١٢٣، ١١١-١١٥)(*).

رابعًا: التاريخ العسكري في مصر

كان الجيش في مصر القديمة مستقلاً عن الشرطة التي كانت تتبع قطاعًا آخر في الهيكل الإداري للبلاد. وحسب التقاليد المصرية فإن الملك أو الفرعون هو المسئول المباشر عن الجيش لما كان لها من أهمية كبيرة للنظام الملكي الفرعوني، ويمكن القول: بإنه خلال الدولتين القديمة والوسطى، كانت

مهمة الجيش المصري تنحصر في حماية تخوم البلاد من الإعتداءات الخارجية وخلال هذه الفترة لم يتطلع الملوك المصريون لأبعد من تخوم دولتهم. غير أن وقوع مصر فريسة لاحتلال الهكسوس جعل المصريين يعيشون تجربة مريرة أجبرتهم على تغيير نهجهم العسكري القديم لحماية البلاد من الخارج وليس من الداخل فقط. وأدرك ملوك الدولة الحديثة أنه من الحيوي لأمن البلاد أن يخرج الجيش المصري خارج التخوم المصرية وبهذا تكونت الإمبراطورية المصرية Egyptian Empire.

وقد أدت الانتصارات العسكرية للجيش المصري في الدولة الحديثة وإمتداد الإمبراطورية المصرية لأقصى امتداد لها لا سيما إبان الأسرة ١٨ أن أقبل أفراد الشعب المصري على الانضمام للجيش؛ حيث أصبح الجيش فرصة لعامة الشعب في التدرج في المناصب والترقي لأسمى المناصب. وفي أواخر الأسرة ١٨ تكونت طبقة من العسكريين ترجع أصولها إلى عامة الشعب. وقد استطاعت هذه الطبقة أن تسيطر على الأوضاع في البلاد. وكان من نتائج ذلك أن اعتلى عرش البلاد الملك "حورمحب" الذي كان قائدًا للجيش المصري في عصر أكثر من ملك، وقد تولى هذا الرجل العسكري الحكم رغم أنه لم يكن ينتسب إلى العرق الملكي. وكانت هذه بداية سيطرة طبقة العسكريين على العرش. وقد عمل "حور محب" على زيادة نفوذ العسكريين حتى إنه عينهم في المناصب الكهنوتية في المعابد وهو ما يعني سيطرتهم على أهم جانب من موارد البلاد الاقتصادية وقد أدت هذه السياسة الجديدة التي نهجها إلى زيادة دور طبقة العسكريين في البلاد حتى أصبحت مسيطرة على الأمور الدينية (الكهنوت). وفي النهاية كونت الطبقة العسكرية أسرة

ملكية جديدة وهي الأسرة ١٩ لا ينتمي ملوكها إلى البيت المالك بل إلى أسرة عسكرية.

ومؤسس هذه الأسرة العسكرية هو الملك "رمسيس الأول " (١٢٩٥ – ١٢٩٤ ق. م). وهكذا استقر نظام الحكم العسكري على عرش مصر بعد أن وصل كبار قادة الجيش إلى ذروة سيطرتهم على القطاع الكهنوتي وكل ميادين النشاط في الدولة. كما أن مصير العرش قد أصبح في أيديهم بصفة نهائية. وتدل "لوحة الأربعمائة سنة" التي عُثِر عليها في تانيس على أن رمسيس الأول كان ينتمي إلى أسرة عسكرية محترفة خدم ضباطها ومنهم رمسيس نفسه كضباط مقاتلين في الجيش المصري (إسماعيل حامد، ٢٠١١، ٣١٦- ٣٢١).

على مدى ٢٢٩٣ عاما من تاريخ مصر منذ اجتياح جيوش الفرس مصر للمرة الثانية عام ٣٤١ قبل الميلاد وإنهاء حكم حورمحب والأسرة الثلاثين في العصر الفرعوني وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢؛ لم يحكم مصر مصري في كل العصور (محمد عبد الهادي علام،٢٠١٢: ٣١٢). فقد دخلت مصر القرن العشرين حاملة أطول تاريخ عرفته القارات الخمس، حوالي خمسين قرنًا من الزمن حُكمت في غالبيته من قِبَل أسر أجنبية (كامل إبراهيم عباس، ٢٠٠٥، ٥٣)[*]. ثم خرج من الجيش المصري، الذي أسسه محمد علي، الفلاح أحمد عرابي في أول تعبير عن الهوية الوطنية المصرية وتمردها على تسلط الأجنبي فأطلقت الثورة العربية الهوية المصرية من القمقم الذي حبست فيه لأكثر من ألفي عام (محمد عبد الهادي علام،٢٠١٢ : ٣١٢)[*] . كانت سياسة الخديوي توفيق مدعاة للاضطرابات وإثارة القلاقل حيث أسند بعض الحقائب الوزارية إلى أعداء الشعب أمثال عثمان باشا رفقي

ناظر الحربية الذي كان شديد الغطرسة والتطرف لأصوله التركية وحرصه على تأصيل سياسة الاستخفاف والتحقير من المصريين. ولعل هذا كان شرارة الثورة التي تضمنت مطالب أخرى تبناها أحمد عرابي أحد ألمع ضباط الجيش المصري، وحوله عدد كبير من ضباط الجيش المصري، وكانت مطالب الجيش لا تختلف كثيرا عن مطالب الأمة وطموحاتها. وقد أدرك عرابي أن جماهير الأمة بشتى طوائفها وطبقاتها قد التفت حوله وحملته مسئولية التعبير عن إرادة الشعب (هشام محمد، ٢٠١١، ٢٣٠-٢٣١). ولمساندة عرابي تطوع عدد كبير من الفلاحين للخدمة العسكرية ويعد هذا شيئًا مميزًا بعد أن كانوا يتهربون من أدائها، لكن يبدو أن المسألة الوطنية ارتبطت في وجدانهم بالقضية الاجتماعية (أحمد مجدي حجازي، ٢٠٠٥ : ١٢٤- ١٢٩). حدد عرابي موعدًا للانطلاق على رأس عدد من ضباط وجنود الجيش بوصفه الآلاي الذي يشغل منصب ياور الخديوي، وكان قصر عابدين هو الجهة التي توجهت إليها المؤسسة العسكرية وذلك في التاسع من سبتمبر ١٨٨١. وعلى هذا النحو اكتظ الميدان بشتى وحدات الجيش في مشهد مهيب ألقى بالرعب على سكان السراي الذين روعهم الحشد العسكري الكثيف. وبعد إعلان مطالب الجيش ظل الجيش ممركزا ورابطا في قلب الميدان لحين إجابة مطالبه، ثم انصرفت وحدات الجيش وعادت إلى مواقعها بعد أن تمت الموافقة على مطالب الجيش والشعب وبدأت الوزارة الجديدة في الحكم وعاد الهدوء إلى ساحة الميدان (هشام محمد، ٢٠١١: ٢٣١-٢٣٢، ٢٣٧).

لذا كان أول مرسوم يصدره الخديوي توفيق في ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ بعد خمسة أيام من الاحتلال البريطاني؛ هو إلغاء الجيش المصري. ويحسب

للزعيم الوطني مصطفى النحاس أنه أعاد فتح أبواب الجيش المصري بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ أمام المصريين من أبناء الفلاحين والعمال لدخول الكلية الحربية، ففتح الباب عمليًّا أمام أن يحكم مصري بلده لأول مرة منذ حورمحب؛ ففي الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ نجحت ثاني محاولة من الجيش المصري بقيادة جمال عبدالناصر ورفاقه. فمن مؤسسة الجيش المصري استعادت الهوية المصرية ومكانتها ودعمت ثورة الجيش الثانية انتماء المصريين لوطنهم، وأصبح الجيش المصري يجسد المشروع الوطني وعماده الطبقة المتوسطة.

على تلك الخلفية يُثار الحديث مجددا عن دور العسكر في العالم العربي وحالة مصر تحديدا، والشكوك في دوافع هذا الطرح الآن على ما يتضمنه من إيحاءات والتباسات، مع اختلاف التجربة المصرية عن غيرها في بلدان العالم (محمد عبدالهادي علام،٢٠١٢: ٣١٣). فمنذ العصر الفرعوني وقعت أحداث كثيرة وصفت بأنها ثورات للشعب المصري ولكن من منظورات خاصة؛ بعد ثورة الضباط الأحرار في عام ١٩٥٢ بدأ يُنظر إلى التاريخ من منظور دور العسكريين المصريين فيه، ومن ثم فقد تم إسقاط تعبير هوجة عرابي الذي كان سائدا قبل ٥٢ ليحل محله ثورة عرابي أو ثورة الجيش المصري في مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر. وهكذا طغى مصطلح الثورة على مصطلح الهوجة لأسباب واضحة تتعلق برغبة العسكريين منذ عبدالناصر في إيجاد عمق تاريخي لدور المؤسسة العسكرية في صناعة التاريخ المصري. ثم كان اندلاع ثورة ١٩١٩ ووفقًا للرؤية التي سادت بعد عام ١٩٥٢ في ظل حكم العسكريين، لم تكن هذه الثورة مكتملة الأركان وغلب عليها التناقض ما بين حراك جماهيري واسع وبين قيادة تمثلت في

حزب الوفد استخدمت هذا الحراك لتحقيق أهداف أقل من تلك التي حددتها الكتلة الجماهيرية لنفسها، وهكذا انتهت هذه الثورة بمصر إلى وضع استقلال منقوص "تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢".

الحراك الجماهيري الثالث في مصر، أتى في أعقاب حركة الضباط الأحرار في ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢. وعلى مدار سنوات طويلة دارت نقاشات كثيرة بين أفراد النخبة المثقفة حول التوصيف الدقيق لما حدث في ٢٣ يوليو والتي بدأت كانقلاب عسكري صرف ثم تحولت بعد التأييد الجماهيري الواسع لها لوصف نفسها بالثورة المكتملة الأركان والتي تخضع لمعايير النظرية الثورية وفقا للمقولة الماركسية التي تحدد الثورة؛ بأنها تحول في نوع القاعدة الاجتماعية التي يستند إليها الحكم (سعيد عكاشة،٢٠١١: ١٢١-١٢٣) .

خامسًا: مصر بين ثورتي يوليو ويناير

لا تحدث أي ثورة إلا في سياق تاريخي محدد، وبالتالي لا يمكن فهم دوافعها ولا متابعة أحداثها بغير تحليل دقيق للمرحلة التاريخية التي قامت فيها. وإذا كانت الثورة – بمصطلحات علم اجتماع المعرفة – يمكن اعتبارها بمثابة "النص Text" الذي ينبغي فك شفراته لمعرفة منطقه الداخلي وتأثير عملية الاختمار الثوري على حدوثه، بالإضافة إلى تأثير العوامل الدولية عليه، فإن السياق Context هو المرحلة التاريخية التي وقعت فيها الثورة (السيد يسين، ٢٠١١: ٥).

وسوف نتناول المقارنة بين ثورتي يوليو وثورة يناير على ثلاثة مستويات: السياق، والأحداث والوقائع، والتداعيات والنتائج.

(أ) السياق

إتباعًا للنهج التاريخي سوف نبدأ بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لنرى أولاً كيف عَبَّر جمال عبدالناصر في تأملاته في فلسفة الثورة عن الثورة ودور الجيش فيها **(جمال عبد الناصر، ٢٠٠٥: ٧-٩، ٢٦، ١٨، ١٩، ٢٧-٣٠)**(*)

يقول عبدالناصر: إنه كان يراوده سؤال: "هل كان يجب أن نقوم نحن الجيش ، بالذي قمنا به في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢؟" والجواب: نعم ولم يكن هناك مهرب أو مفر. إذا كان الذي حدث يوم ٢٣ يوليو ليس تمردا عسكريا وليس ثورة شعبية، فلماذا قدر للجيش، دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة ولقد آمنت بالجندية طول عمري، والجندية تجعل للجيش واجبا واحدا هو أن يموت على حدود وطنه فلماذا وجد جيشنا نفسه مضطرا للعمل في عاصمة الوطن، لا على حدوده؟ إن الهزيمة في فلسطين، والأسلحة الفاسدة، وأزمة نادي الضباط، لم تكن المنابع الحقيقية التي تدفق منها السيل، لقد كانت هذه كلها عوامل مساعدة على سرعة التدفق، لكنها لا يمكن أبدا أن تكون هي الأصل والأساس. وكانت هناك مبررات مختلفة قبل ثورة ٢٣ يوليو إذا لم يقم الجيش بهذا العمل فمن يقوم به؟ كنا الشبح الذي يؤرق به الطاغية أحلام الشعب، وقد آن لهذا الشبح أن يتحول إلى الطاغية فيبدد أحلامه هو.

أنا الآن أستطيع أن أقول: إننا نعيش في ثورتين، وليس ثورة واحدة. ولكل شعب من شعوب الأرض ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فُرِض عليه، أو من جيش معتد أقام في أرضه دون رضاه. وثورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد قد سبقتنا على طريق التقدم البشري

شعوب مرت بالثورتين؛ ولكنها لم تعشهما معًا.. أما نحن فإن التجربة الهائلة التي امتحن به شعبنا هي أن تعيش الثورتان معا في وقت واحد. إن الثورة السياسية تتطلب لنجاحها وحدة جميع عناصر الأمة، وترابطها، والثورة الاجتماعية من أول مظاهرها تزلزل القيم وتخلخل العقائد وتصارع المواطنين مع أنفسهم أفرادا وطبقات وتحكم الفساد والشك والكراهية والأنانية.. وبين شقي الرحى هذين قدر لنا أن نعيش اليوم في ثورتين: ثورة تحتم علينا أن نتحد ونتحاب ونتفانى في الهدف. وثورة تفرض علينا برغم إرادتنا أن نتفرق وتسودنا البغضاء ولا يفكر كل منا إلا في نفسه. وبين شقي الرحى هذين ضاعت ثورة ١٩١٩ ولم تستطع أن تحقق النتائج التي كان يجب أن تحققها.. وشحب الأمل الذي كان ينتظر أن تحققه ثورة ١٩١٩. ولقد قلت شحب الأمل ولم أقل تلاشى. وكان ذلك هو الحال الذي ساد بعد ثورة ١٩١٩ والذي فرض على الجيش أن يكون وحده القوة القادرة على العمل هكذا لم يكن الجيش هو الذي حدد دوره في الحوادث وإنما العكس كان أقرب إلى الصحة، وكانت الحوادث وتطوراتها هي التي حررت للجيش دوره في الصراع الكبير لتحرير الوطن.

وكان لا بد أن نسير في طريق الثورتين معًا، ويوم سرنا في طريق الثورة السياسية فخلعنا فاروق عن عرشه، سرنا خطوة مماثلة في طريق الثورة الاجتماعية فقررنا تحديد الملكية".

وهكذا فرضت أزمة شقي الرحى على ناصر ورفاقه أن يحققوا معجزة السير في ثورتين في وقت واحد، مهما بدا في بعض الأحيان من التناقض في تصرفاتهم.

وفيما يتعلق بتحليل السياق التاريخي الذي حدثت فيه الثورة، نستطيع فهم بواعث قيامها وتطوراتها ومصيرها التاريخي. هذه الثورة التي وقعت عام ١٩٥٢ تكشف عن ملامح عملية تاريخية بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، وقد تميزت بمطالبات الشعوب للتحرر الوطني بعد حقب طويلة من الاستعمار الأوربي، بالإضافة إلى صعود شعارات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بعدما شهدته أوربا من فظاعات النازية والفاشية. ومن هنا كان شعار ثورة يوليو ١٩٥٢ الأساسي هو تحرير مصر من ربقة الاستعمار الإنجليزي. غير أنه بالإضافة إلى ذلك رفعت شعار تحقيق العدالة الاجتماعية؛ استجابة لمطالب القوى الشعبية.

وإذا انتقلنا الآن إلى تطبيق المباديء النظرية (الثورة والسياق والنص) على ثورة يناير فلا بد أن نبدأ بالسياق العالمي، ففي ضوء الثورة الكونية يمكن القول بيقين: إن ثورة ٢٥ يناير كانت لها إرهاصات في الفكر العالمي منذ بداية التسعينيات، والثورة الكونية مصطلح يشير إلى ثلاثية متلازمة بمفرداتها وهي الثورة السياسية، والثورة القيمية والثورة المعرفية. الثورة السياسية كانت شعاراتها الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. والثورة القيمية تشير إلى انقلاب في سلم القيم العالمي بالانتقال من القيم المادية إلى القيم مابعد الحداثية. والثورة المعرفية أخيرًا تعني الانتقال من الحداثة إلى مابعد الحداثة (السيد يسين، ٢٠١١: ٢٥). وفي ضوء التحليل الثقافي لمجتمع المعلومات الكوني باعتباره المنهجية الملائمة لتحليل التغيرات التي حدثت في العالم يمكننا القول: إن الثورة الكونية التي تعبر عن مجمل حركة الانقلاب في الأوضاع العالمية، ليست ثورة وحيدة البعد ولكنها ثورة مثلثة الجوانب في الواقع ثورة سياسية، ثورة قيمية، وثورة معرفية وفي

المجتمع الكوني تصبح العولمة Globalization هي روح الزمن (السيد يسين،٢٠٠٩: ٣٠- ٣٧). وعلى وجه الخصوص العولمة الثقافية التي تعني التجرد من الولاء لثقافة ضيقة ومتعصبة إلى ثقافة عالمية يتساوى فيها الناس والأمم جميعًا، تحررًا من التعصب لأيديولوجيا معينة والتحرر من كل صور اللاعقلانية وتبني عقلانية العلم وحياد الثقافة. ولا يتناقض هذا مع الخصوصية الثقافية المميزة لكل أمة على سطح الكون (أحمد مجدي حجازي، ٢٠٠١، ص ٣٨- ٣٩).

ونرى الآن كيف عبر أحد شباب مفجري الثورة عن السياق الافتراضي الذي انطلقت منه يروي "وائل غنيم" كيف فوجيء لأول مرة يوم ٨ من يونيو ٢٠١٠ على حائطه الشخصي على الفيسبوك بصورة "خالد سعيد" وكان أول رد فعل له هو الإنكار، ثم الحزن والإحباط والغضب الشديد: "قررت وقتها أن أنشيء صفحة وأن أعتمد على ما لدي من خبرة في التسويق لنشرها، فكرت في الاسم، وكان أفضل اسم توصلت له هو "كلنا خالد سعيد" كان الاسم يعبر عما بداخلي؛ فخالد شاب مثلي مثله، قد يحدث لي ما يحدث له، كما أن كلنا نمثل تلك الصورة للشاب المقموع الذي لا يملك حقوقًا في وطن ينتمي له.. تعمدت أن أخفي هويتي وأدرت الصفحة كمجهول. في دقيقتين اشترك في الصفحة ٣٠٠ مشترك. انتشرت الصورة التي تقارن بين خالد قبل الاعتداء عليه وبعده في كل مكان انتشار النار في الهشيم. ويرجع تعاطف الناس مع هذه القضية لهذه الصورة، فجرائم كثيرة كهذه حدثت وسمعنا عنها من قبل ، ولكن الصورة تظل إثباتًا بصريًّا لا مجال في الشك فيه على ميتة خالد البشعة، فالصورة تستحضر ما حدث. أضف إلى ذلك أن خالد كان من الطبقة الوسطى، وعمل ذلك أيضًا على تنامي رد فعل

كثيرين من مستخدمى الفيسبوك. كان من المستحيل نسيان الصورة، وبفضل وسائل وشبكات التواصل الاجتماعية Social Media انتشرت في كل مكان بشكل غير مسبوق. إن القمع الإعلامي والقمع في الشارع جعل من العالم الافتراضي على الإنترنت بديلا مهمًّا لنشر القضية والتعريف بها ودعوة الشباب لدعمها. . وفي العالم الافتراضي كان عدد أعضاء الصفحة في تنام، وكانت العلاقة بين شباب الفيسبوك ووزارة الداخلية تزداد سوءا." .. وبعد ثلاث وقفات صامتة، كان الحدث الأقرب هو عيد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهو يوم جمعة وأهميته نابعة من كونه قريبًا من يوم ٢٨ يوليه أول محاكمة للمتهمين بقتل خالد سعيد. وهكذا يشرح غنيم كيف فكر في ربط الأحداث الجارية بثورة يوليو "اليوم له معان كثيرة؛ فهو الذكرى السنوية لثورة ٢٣ يوليو، والتي يرى بعض المؤرخين أنها كانت انقلابا عسكريًّا تسبب في سوء الأوضاع في مصر بسبب دكتاتورية حكم العسكر والتي استمرت حتى يومنا هذا. ولكن اليوم كان احتفالاً رسمًّا وملائمًا لعمل حراك في الشارع يسهم في إيصال صوتنا للجماهير. وأعلنت على الصفحة أن وقفتنا الصامتة الرابعة ستكون في ٢٣ من يوليو. وأسميتها آنذاك ثورة الصمت، سخر الكثير من الاسم، خاصةً وهم يتذكرون ما قام به أجدادنا من ثورة على النظام الملكي. فكرة ربط ثورة يوليو بالأحداث كانت فكرة مزعجة للكثيرين، ومنهم جهات الأمن" (وائل غنيم، ٢٠١٢: ٧٣- ١٢٠).

نحن إذن أمام ثورة حديثة متحلية بأثواب عصرية، حيث هاجر شباب مصر إلى العالم الافتراضي. إن التحليل العلمي للانطلاقة الثورية، التي اندلعت في الخامس والعشرين من شهر يناير عام ٢٠١١، سوف يظل محور اهتمام الباحثين والمحللين، حيث غيرت تلك الثورة من مقولات شاعت في

الأطر النظرية التراثية تمسك بها أصحاب الفكر الثوري التقليدي حول طبيعة تشكله ومزايا الحشود الفاعلة Action Crowd والأهداف Goals والتعبئة Mobilization وكذا عملية التنظيم Organization (أحمد مجدي حجازي، ٢٠١١: ٣٣).

لقد عكست الثورة المصرية، تغير مفهوم الفعل الثوري وآليات ممارسته في العصر الراهن وفقاً للمتغيرات العصرية المستحدثة، فهي أول ثورة تنطلق من "المجتمع الافتراضي" *Virtual Society* لتغزو المجتمع الواقعي وذلك من خلال ثقافة "الافتراضية الحقيقية" *Real Virtual* والتي تتسم بالزمن اللازمني والفضاء اللامكاني. ومعنى ذلك أنه في ضوء المجتمع الشبكي تغيرت موازين القوة الدولية، من خلال الانتقال من مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة، حيث تصبح عملية إنتاج المعرفة هي أهم العمليات قاطبةً في المجتمع الشبكي (السيد يسين، ٢٠٠٩، ١٨- ٢٣)(*). وقد استطاعت أجيال الفيس بوك في عصر العولمة أن تخلق مجتمعًا شبكيًّا تتم فيه ملايين التفاعلات يوميًّا، ويتم فيه نقل الأحداث ساعة وقوعها في الزمن الواقعي Real Time، وفي عصر ثقافة الصورة جاءت الأصداء العالمية الكبرى للثورة الشعبية المصرية التي فجرها شباب عولمي يؤمن بقيم المساواة ويكره ادعاءات الزعامة حيث تتعارض مع طبيعة تفاعلات الشبكة، بالإضافة إلى نقل الأحداث عن طريق الصور التي غالبا ما يكون تأثيرها أضعاف تأثير الكلمة المكتوبة"؛ فالصور تؤثر على الوعي الكوني، فنحن نعيش في عصر ثقافة الصورة. ونلاحظ أن "غنيم" أشار إلى أهمية الصورة في عرضه لقضية "خالد سعيد"، فالمعاني في عالم اليوم تدور وتتوزع وبشكل بصري، والصور تنقل المعلومات وتقدم المتعة أو الألم، وتتوسط بين علاقات

القوة. نجد ذلك في الحقل المعرفي الجديد "الثقافة البصرية Visual Cultural (إيريت وجوف، ٢٠٠٣: ١٦٤- ١٦٥) وفي إطاره أشار الفيلسوف الفرنسي "جان بودريار" إلى الطابع الصنمي للإعلام الحديث وتكشف نظريته في الواقع الفائق Hyperreality أن الإنسان في القرن العشرين قد انتقل من الإنسان المرآة إلى الإنسان الشاشة، وأصبحت الصور هي وسيلتنا في معرفة العالم (أشرف منصور، ٢٠٠٣: ٢٢٩).

ويمكن هنا في هذا السياق أن نعرض لبعض الشواهد الميدانية التي تم رصدها من ميدان التحرير قبل تنحي الرئيس السابق: "***في الميدان حياة كاملة Complete Life*** *شاهدت جميع الأعمار، ومختلف المستويات الطبقية والثقافية، وأطيافًا بشرية مختلفة: متعلمين وأميين، عمالاً وموظفين وأناسًا كثيرين من خارج العاصمة بعضهم يقيم داخل خيام. فضلاً عن أطفال صغار، أصغر طفل شاهدته لا يتجاوز ستة أشهر يضعه جده في عربة أطفال. وطفلة رضيعة تحملها سيدة شابة وتعلق فوق جبهتها "ارحل". وحين قمت بمحادثة السيدة عما إذا كانت تخاف على طفلتها أجابتني بأن الميدان هو أكثر مكان آمن في مصر الآن. وقال عجوز من محافظة الشرقية "أنا في بيتي دلوقتي".*

يتجمع الأفراد في الميدان في شكل مجموعات، وفي كل ركن قد تجد Group يتناقش ويعرض أفكارًا أو يردد هتافات أو يقترح تحركات معينة. وحينما يُسمع طرقات معينة لها دويَ عالٍ يفهم الموجودون بالميدان أن هذه إشارة باقتراب "بلطجية" من خارج الميدان يريدون اقتحامه. حدث هذا الموقف وبعدها سمعت صوتًا في الميكروفون يطلب على وجه السرعة "عشرة من الشباب الجامد في شارع شامبليون".

لاحظت أن كل مجموعة أو فرد يبتدع طريقة معينة لإظهار رغبته أو هدفه من التواجد بالميدان؛ أحدهم ارتدى زيًّا هنديًّا وهناك أحد الأشخاص يرتدي زي "الحج" وهناك من كمم فمه بلائحة تقول: "ارحل" بينما رسم البعض على الأرض بالأحجار كلمات "أهلا بالحرية" ، أو يرسم بالزجاجات أو العلب الفارغة وجوهًا لمبارك أو كلمة "ارحل". أحد الشباب رفع لوحة كبيرة عليها أبيات شعرية تحكي قصته المحزنة مع الظلم والسلطة ولا يتحدث مطلقًا ويبكي دائمًا.

وأحد الأشخاص طلب مني أن أنضم لمجموعته وقاموا برسم كلمة ارحل بأجسامنا فوق الأرض. من خلال المقابلات التي أجريتها مع المتظاهرين بالميدان اكتشفت عقولاً مختلفة وأحيانًا متناقضة، البعض على درجة عالية من الثقافة والوعي السياسي يطالب بمبادئ سياسية مجردة، والبعض يجهل أبسط الأمور السياسية بالبلاد ومعظم هؤلاء جاء مدفوعًا بأضرار مباشرة وشخصية مع السلطة؛ مثل التعرض للتعذيب أو فقدان أحد الأبناء على يد رجال الشرطة. وهناك العديد من الأشخاص يحمل صورًا لشهداء. شاهدت أيضًا مجموعة ترتدي زي الأزهر الشريف.

كما قمت بإجراء محادثات مع بعض الشباب المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين الذين أكدوا لي أنهم مشاركون في الثورة بصورة فردية وأنهم الآن يعبرون عن كياناتهم كمواطنين مصريين وليسوا كأعضاء في الجماعة. بينما ذكر بعضهم أن قيادات الجماعة لم ترفض نزولهم إلى الميدان بشكل رسمي. العديد من المواطنين كانوا يندمجون في حديث ودي مع الجنود وينامون تحت الدبابات والبعض يستند بظهره فوقها، وكان الجنود في حالة من الهدوء والتعاطف(*).

وهكذا انطلقت الثورة الشبابية الشعبية المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ لتصبح أول ثورة في التاريخ تنطلق من الفضاء المعلوماتي كالسهم الذي أصاب قلب النظام السلطوي في مصر، فأرداه قتيلاً في فترة وجيزة (السيد يسين، ٢٠١١، ٣١١- ٣١٤، ٣١٩). ومن المهم أن نلاحظ الفارق الكبير بين دور وسائل الإعلام في قيام وتطور ثورة ١٩٥٢ وبينه في أحداث ثورة ٢٠١١، وهو ما يمكن اختصاره في القول: بإنه بينما كان دور الإعلام في ثورة ١٩٥٢ دورا "كاشفا" في الأساس أصبح دوره في ثورة ٢٠١١ "صانعا" للثورة (جلال أمين، ٢٠١٢: ١٣٥- ١٣٧).

(ب) الأحداث والوقائع

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لم يكن اسمها في البداية ثورة، بل كان اسمها حركة. كان الناس ووسائل الإعلام بل وحتى الضباط أنفسهم الذين قاموا بها يصفونها بحركة الجيش، أو حركة الضباط الأحرار أو انقلابًا عسكريًّا.

في الأيام الأولى كان الأمر يبدو وكأنه مجرد انقلاب عسكري، قام بعزل الملك فاروق عن عرشه ووضع بدلاً منه مجموعة من الضباط كونوا ما سمي بـــ "مجلس قيادة الثورة"، الذي أصبح أعلى سلطة في البلاد. بدا وصف الثورة في البداية أكبر وأخطر بكثير مما قام به الضباط على الرغم مما تمتع به عزل الملك من شعبية. فالثورة تفترض خروج الجماهير الغفيرة إلى الشوارع، فتجبر الممسكين بالسلطة على التخلي عنها، والثورة تفترض

أيضا المطالبة بتغييرات جوهرية تتعلق بحياة الناس السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وليس مجرد الإطاحة بملك أو رئيس، وكلا الشرطين لم يتوافرا في البداية لحركة الضباط، فالحركة تم تدبيرها في الخفاء، وفوجيء بها الناس كما فوجيء بها الملك نفسه. ومطالب الضباط التي لخصوها في مبادئ الثورة الستة الشهيرة، وإن تضمنت المطالبة ببعض التغييرات الجوهرية، بدت بمثابة منشور سياسي قصير يذكر أهدافا غاية في العمومية (جلال أمين، المرجع السابق ذاته: ١٥٨- ١٥٩). ولم تكن ثورة يوليو في البداية تحمل أفكارًا واضحة، فقد كان الضباط شبابًا في بداية حياتهم العسكرية وليس في أذهانهم أكثر من رفضهم للواقع المصري (فاروق جويدة، ٢٠٠٧: ٧٤-٧٥). وفي هذا السياق وُصفت ثورة يوليو بأنها براجماتية تجريبية، فهي لم تستند إلى نظرية ثورية، وإذا قرأنا الميثاق نجده يؤكد على أنها ضد التقولب ورغم ذلك هي منفتحة على القوالب النظرية المختلفة، ويقول ناصر عن رأيه في الشيوعية: "لقد قرأت ماركس وأنجلز وستالين. وقرأت عن الإسلام. هناك أشياء كثيرة تعجبني في الشيوعية كالتخطيط، لكنني لا أعتقد في المادية المطلقة. إننا نعطي اهتمامًا كبيرًا للجانب الروحي" (مراد وهبه، ٢٠٠٣: ١١٢). ويعني ذلك – كما يقول الميثاق- إن الثورة تواجه العالم بفكر جديد لا يحبس نفسه في نظريات مغلقة وفي نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الغنية لشعوب أخرى مناضلة؛ فحين أبرز عبدالناصر موقفه الفكري المستقل والمتفتح في نفس الوقت فإنه يؤكد على أن "الاشتراكية شيء واحد ولكن الطريق إلى تحقيقها يختلف (عبد الغفار شكر، ١٩٩٣: ١٣).

شيئا فشيئا، استحقت الحركة أو الانقلاب وصف الثورة. فالتأييد الشعبي الساحق الذي قابلها الناس به عوض عن غياب الجماهير في إحداثها ابتداء.

ثم توالت الإجراءات والقوانين ذات الطابع الثوري بمعنى الكلمة، والتي أحدثتها تغييرات عميقة في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

في ٢٥ يناير، هبت انتفاضة شعبية جبارة في كل أركان البلاد، لم يسبقها مثيل في تاريخ مصر، ولا في حجمها ، ولا في شمولها الجغرافي والطبقي والديني والثقافي، كانت الشعارات عامة والمطالب غير محددة بوضوح، ولكنها شملت المطالبة بتغيير جوانب متعددة من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يكن غريبا أن يعم إطلاق وصف الثورة على ما حدث، على ألسنة الناس وفي وسائل الإعلام المصرية والأجنبية. وقام الجيش بحماية ثوار يناير ودعمهم وتسهيل مهمتهم في تنحية الرئيس السابق، كما قام الشعب منذ ستين عاما بتأييد حركة الجيش في ٢٣ يوليو ودعمها وتسهيل مهمتها.

بعد انقضاء ما يقرب من سنتين على ثورة يوليو ١٩٥٢، حدث انقسام خطير بين قادة الثورة. كان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت "محمد نجيب" أكثر ميلا إلى أن تعود الحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي كما كانت قبل الثورة، وأن يعود الجيش إلى ثكناته ويترك السلطة لمجلس نيابي منتخب، بينما كان فريق آخر يتزعمه "جمال عبدالناصر" يرى أن الأمور لا تسمح بعد بأن يترك الجيش السلطة وإجراء انتخابات برلمانية. وانتصر عبدالناصر على نجيب واستمر الجيش في الحكم ثم دخلت مصر مرحلة تاريخية باهرة، وتم تدشين عهد جديد من التنمية الاقتصادية السريعة والتصنيع وتحقيق قدر وافر من العدالة الاجتماعية.

في حالة ثورة ٢٠١١، بدا أن العكس هو الذي يحدث، الجيش يريد الإسراع بترك السلطة، وبإجراء انتخابات برلمانية، برغم أنه لم يمر إلا وقت

قصير للغاية على انتهاء عهد طويل من حياة سياسية أكثر فسادا بكثير من الحياة السياسية السابقة على ثورة ١٩٥٢، وأحزاب متهالكة أكثر زيفا من أحزاب ما قبل ١٩٥٢، في تجربة ثورة ١٩٥٢ ظهر الجيش أكثر ثورية من الناس، بينما ظهر في ثورة ٢٠١١ أن الوضع هو العكس بالضبط. لقد بدأ الأمر بانقلاب عسكري في يوليو ثم تحول مع الوقت إلى ثورة لا شك فيها. فهل من الممكن حقا أن يتحول ما بدأ في يناير ٢٠١١ مع مرور الوقت إلى انقلاب تقتصر مهمته على تغير رأس النظام وبعض المحيطين به، دون أن تمتد يده إلى اقتلاع مفاسد النظام بأكملها؟

من السهل أن نلاحظ الفارق الكبير بين الموقف من الديمقراطية الذي اتخذه الضباط الذين تسلموا الحكم في فبراير ٢٠١١ والموقف الذي اتخذه ضباط ثورة يوليو ١٩٥٢. بمجرد نجاح ثورة ١٩٥٢ في إزاحة الملك فاروق عن العرش، هرع زعماء الأحزاب الذين كانوا يتداولون الحكم قبل ١٩٥٢، فقدموا أنفسهم للضباط منتظرين أن يسلمهم الضباط مقاليد الحكم بعد أن قاموا بالثورة مشكورين. ولكن الضباط هم الذين قاموا بشكر زعماء الأحزاب، ثم أصدروا بعد قليل قرارهم بحل جميع الأحزاب. كذلك ظن الإخوان المسلمين في ١٩٥٢ أن فرصتهم قد حانت والتف زعماء الإخوان حول محمد نجيب أول رئيس للجمهورية بعد الثورة، الذي كان يرى عودة الجيش إلى ثكناته ويترك السياسة للسياسيين، ولكن سرعان ما ضحى قادة الثورة بمحمد نجيب نفسه، وخلت الساحة للحكم الفردي الذي استمر حتى وفاة ناصر بعد ثمانية عشر عاما من قيام الثورة. الحالة مختلفة جدا هذه المرة بل أحيانا تبدو وكأنها العكس تماما، المجلس العسكري الذي تسلم السلطة في ١٢ فبراير ٢٠١١ أعلن بمجرد تسلمه السلطة موعدا لإجراء انتخابات مجلسي شعبي

جديد، والمثير للدهشة أن كثيرًا من أفراد الشعب والأحزاب والقوى السياسية - باستثناء الإخوان والتيار الديني - هم الذين طالبوا بتأجيل الانتخابات.

يقودنا هذا إلى مناقشة قضية العلاقة بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية وهي قضية قديمة دار حولها جدل طويل في الفكر السياسي ترجع بدايته إلى أكثر من قرنين كاملين؛ إذ أثاره قيام الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، وفجره بقوة الفكر الماركسي في منتصف القرن التاسع عشر، ثم انقسم حوله أنصار وأعداء الثورة الروسية في مطلع القرن العشرين.

لقد أنهت الثورة الفرنسية عصرا طويلا من الحكم الاستبدادي الذي كان الملك فيه يعتبر نفسه ويعامل من الناس على أنه "ظل الله في الأرض"، ودشنت عصرا من الحرية السياسية التي تقوم على حرية الترشيح والانتخاب. ولكن الاشتراكيين قدموا اعتراضا بالغ القوة على تطبيق الديمقراطية السياسية في مجتمع لم يحقق بعد "الديمقراطية الاجتماعية"، وأشبع كارل ماركس وأنصاره، الديمقراطية السياسية التي لا تقترن بتوزيع عادل للدخل ، سخرية واستهزاء، فاعتبروا ديمقراطية الثورة الفرنسية "من طرائف البرجوازية"، وقالوا: إن مثل هذه الديمقراطية لن يفيد منها إلا أصحاب القوة الاقتصادية، بينما سوف تقتصر حرية العامل الفقير أو الفلاح الفقير على حرية الاختيار بين قبول الخضوع لاستغلال الرأسمالي أو الإقطاعي، وبين الموت جوعا. هكذا برر لينين وستالين وخلفاؤهما دكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفيتي لمدة تقرب من سبعين عاما: الجوع يفسد

الديمقراطية، ولا معنى للحرية السياسية إذا لم تقترن بالقضاء على التفاوت الطبقي (جلال أمين، ٢٠١٢: ١٥٩- ١٦٢، ٢٧٢- ٢٧٣، ٢٨١- ٢٨٢).

على غرار مفهوم القطيعة المعرفية الشائع في فلسفة العلوم، حدثت في يوليو ١٩٥٢ قطيعة تاريخية؛ فقد كان المجتمع المصري عقب الحرب العالمية الثانية يموج بالتفاعلات الفكرية وشهدت مصر فترة ليبرالية وديمقراطية بالغة الخصوبة من عام ١٩٢٣ وحتى يوليو ١٩٥٤ (السيد يسين، ٢١٦، ٢٦٧). ويذهب المحللون إلى أنه على الرغم من هيمنة تقاليد الفرعونية السياسية التي تتسم بها الحياة المصرية إلا أنها شهدت ظهور الأفكار والتقاليد الليبرالية منذ الاحتكاك الفرنسي عام ١٧٩٨ وقد تميزت الفترة من ١٩٢٣ وحتى ١٩٥٢ بالتعددية الحزبية (حمدي عبد الرحمن، ١٩٩٤، ٢٨) وعقب ثورة يوليو خلال فترة لم تزد على عامين تم تداول قضية الحريات الحزبية والديمقراطية وعلاقة السلطة بالقوى الاجتماعية، وانتصر الجناح المؤيد لفكرة التركيز على القضايا الاجتماعية وفرضت مقايضة غير معلنة بين الشعب المصري والنظام الجديد بقيادة جمال عبدالناصر بمقتضاها، اتجهت الحركة نحو توسيع الإصلاحات الاجتماعية مقابل تقزيم مساحة الحريات العامة عبر نظام سلطوي تضخمت فيه دور الأجهزة الأمنية.

وهكذا بدأت دائرة التنوع الفكري تضيق تدريجيًّا، بعد إلغاء الأحزاب السياسية عام ١٩٥٤ ثم في الحقيقة تم تأميم السياسة لصالح تنظيمات الثورة (سعيد عكاشة،٢٠١١: ١٢٣) . فقد أعادت المرحلة الناصرية مفهوم العلاقة الفرعونية السياسية واتسمت العملية السياسية بغياب المناقشة وواحدية التنظيم

السياسي وتركيز السلطة في نخبة صغيرة (حمدي عبدالرحمن حسن،١٩٩٤: ٢٨- ٢٩). وساعدت شخصية "عبد الناصر" الكارزمية في الانفراد بالحكم مستبعدًا في بعض الأحيان شركاءه في الحكم وتم تأميم قوى المجتمع بينما انشغل الصف الثاني من الضباط الأحرار فيما عرف بـــ "صراع الأجهزة" (مصطفى الحسيني، ٢٠١٠: ٣٩- ٤٠). ثم جاء السادات ليفرض آراءه الخاصة. وتحدث البعض عن المشروع الساداتي في مواجهة المشروع الناصري. ولنبدأ من هيئة التحرير وهي أول تنظيم للثورة، شعارها الاتحاد والنظام والعمل، وهي مبادئ لا تحمل أي مضمون أيديولوجي محدد. ثم أعقبها تنظيم الاتحاد الذي لم تكن له فلسفة واضحة. وأخيرا جاء الاتحاد الاشتراكي معبرًا عن المذهب الرسمي الذي تبنته الدولة وهو الاشتراكية الذي رسمت ملامحه الأساسية "الميثاق" وهي الوثيقة الأيديولوجية الأساسية التي عبرت تماما عن هيمنة الفكر الواحد، الذي أصبحت له السيطرة على مجمل الفضاء الفكري المصري. وفي عهد الرئيس السادات عاش المجتمع المصري تحت هيمنة الفكر الواحد فقد ألغى السادات "الاتحاد الاشتراكي باعتباره الحزب الواحد وحل محله حزب مصر الذي خلفه الحزب الوطني الديمقراطي (السيد يسين، ٢٠١١: ٢١٧). وفتح الباب تدريجيًا لصور مختلفة من الاستغلال، وكان دفاعه عن نظامه الجديد يستند إلى ما أتاحه من حريات سياسية وحرية التعبير مما لم يكن متاحا في ظل عبدالناصر. واستمر نظام حسني مبارك يطبق نفس سياسة السادات، ديمقراطية سياسية مزيفة مع ظلم اجتماعي فاحش (جلال أمين، ٢٠١٢: ٢٨٢).

ولأن الحزب الوطني هو حزب الأغلبية، فقد ألغى الاشتراكية وتحول إلى الرأسمالية، وتحت تأثير العولمة قام بتصفية القطاع العام ودخل بقوة

وبصورة عشوائية في مجال خصخصة الأصول الاقتصادية، وانسحبت الدولة من أداء معظم وظائفها الإنتاجية. وحتى حين فكر الحزب الوطني الديمقراطي في تطوير أدائه وابتكر لجنة السياسات، فإن الأفكار التي نجمت عنه لم تعبر في الواقع عن التنوع الفكري في المجتمع بقدر ما كانت تعبر عن الفكر الواحد، وهو التقليد الذي ورثه الحزب عن التراث السلطوي لثورة يوليو ١٩٥٢ حيث كانت هناك حريات سياسية زائفة ولكن لم تكن هناك عدالة اجتماعية حقيقية (السيد يسين، ٢٠١١: ٢١٨، ٢٦٧). وهكذا تحولت مصر في عهد ناصر من نموذج الحرية السياسية بدون عدالة اجتماعية إلى نموذج العدالة الاجتماعية بدون حرية سياسية. وفي عهد مبارك تحولت إلى نموذج الحرية السياسية الزائفة بدون عدالة اجتماعية.

(ج) التداعيات والنتائج: الصراع بين الشرعية الثورية والشرعية القانونية

يستدعي المشهد في أعقاب ٢٥ يناير تجارب تاريخية سابقة لا سيما تجربة مارس ١٩٥٤ في ضوء استفتاء ١١ مارس ٢٠١١، وكذلك أزمة الجمعية التأسيسية في مارس ٢٠١٢. فهل يعيد التاريخ نفسه كما يفترض أصحاب النظية الدائرية؟ لنتأمل قصص الصراع السلطوي والأزمات الدستورية في الثورتين لكي نحاول تمحيص هذه الفرضية.

إن قصة الصراع على السلطة بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر التي اشتعلت خلال شهري فبراير ومارس عام ١٩٥٤ لم تنشأ من فراغ وإنما كانت لها جذور دفينة، أخذت في النمو منذ الأشهر الأولى من الثورة، فقد أصبح محمد نجيب بعد أقل من شهرين من قيام الثورة يتولى ثلاثة مناصب

في الدولة، وهي رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء والقيادة العامة للقوات المسلحة بالإضافة إلى الشعبية الجارفة التي حاز عليها (فاروق جويدة، ٢٠٥) [*] وبينما كان ناصر يحرك الأمور من وراء الكواليس كان نجيب يجول في البلاد وتستقبله الجماهير استقبال الأبطال وأصبح هو بطل الثورة في أعين الشعب (محمد عبدالفتاح أبو الفضل، ٢٠١٠: ١٧٣) ولكنه كان بلا سلطات عملية تقريبًا ولم يكن حديثه المستمر عن عودة الجيش إلى ثكناته يروق لأعضاء مجلس قيادة الثورة، فكان يتم حذف كل ما يتعلق بأقواله عن الديمقراطية لقد كان يرفض السير على طريق الحكم الديكتاتوري العسكري (كامل إبراهيم عباس، ٢٠٠٥: ٦٠- ٦١). وكان عبدالناصر يشعر أنه الصانع الحقيقي للثورة، ولهذا بدأ في التخطيط منذ منتصف عام ١٩٥٣ لإزاحة محمد نجيب عن السلطة بعد أن استنفد أغراضه منه وهو إنجاح الثورة وتولي قيادتها وتوطيد دعائمها في المرحلة الأولى الخطيرة. وقد تفجرت الأزمة مع تقديم نجيب لاستقالته يوم الثلاثاء ٢٣ فبراير ٥٤ ويمكن تقسيم أزمة فبراير إلى أربع مراحل: الأولى مرحلة الإعلان عن استقالة نجيب وقبولها وتعيين ناصر رئيسا لمجلس الوزراء ولمجلس الثورة. الثانية: مرحلة ضغط ضباط الفرسان وإعلان قرارات ٢٧ فبراير. وقد اجتمع خلالها الضباط الأحرار بسلاح الفرسان ودار الحوار حول قضية الديمقراطية (فاروق جويدة، ٢٠٠٥: ٢٠٦- ٢٠٩). وقد دارت مناقشات بين الضباط، وكان للبعض آراء أن من يريد العمل السياسي عليه ترك الخدمة العسكرية ليظل الجيش بمنأى عن السياسة"، والبعض الآخر كان متمسكًا بالحكم حتى قال حجازي: *"نحن على أبواب دكتاتورية عسكرية"*. كما قال خالد محيي الدين: *"أي بلد يُحكم عسكريا يلزمه قرنان ليعود للحكم*

المدني. وهذه فرصة مصر للخروج من الحكم العسكري" (فاروق جويدة، المرجع السابق ذاته: ٩٩- ١٠٨)(*).

واتخذ مجلس الثورة قرارات من أهمها حل مجلس قيادة الثورة وعدم عودة أعضائه إلى صفوف الجيش. وإعادة محمد نجيب رئيسًا لجمهورية برلمانية. المرحلة الثالثة: تراجع مجلس الثورة عن قراراته، وبعد فترة قصيرة انقلب الموقف رأسًا على عقب وحاصر بعض الضباط معسكر سلاح الفرسان مما رفع الروح المعنوية لعبدالناصر وزملائه.

المرحلة الأخيرة، هي مرحلة الضغط الشعبي وعودة نجيب تحت ضغط الحشود الهائلة من المواطنين؛ تجمعوا في مظاهرات صاخبة كان يقود معظمها عناصر من الإخوان المسلمين. وفي ٢٧ فبراير ١٩٥٤ صدر بيان بعودة اللواء أركان حرب محمد نجيب رئيسًا للجمهورية.

وبدأ المجلس في مناقشة الأوضاع الجديدة التي ترتبت على عودة نجيب إلى السلطة بهذه الكيفية، وكان أهمها فقدان مجلس الثورة هيبته وقوته، وكان الوضع في القوات المسلحة مقلقًا فلقد حدث انقسام خطير في صفوف القوات المسلحة وكادت أسلحة الجيش تشتبك مع بعضها البعض في اشتباكات مسلحة مما كان ينذر في حالة تجدد الصراع على السلطة بنشوب حرب أهلية، وكان الاتفاق على ضرورة عودة الحياة النيابية لمصر في أسرع وقت ممكن. وتم تشكيل لجنة لإعداد الدستور وصدرت قرارت ٥ مارس ١٩٥٤

متضمنة إقرار الدستور الجديد وإلغاء الأحكام العرفية. ثم تنازل ناصر لنجيب عن قيادة الثورة ورئاسة الوزراء. ولكن مع تطورات وأحداث متتالية بدأ أعضاء مجلس الثورة ينتابهم المخاوف من المستقبل، وبدافع حب البقاء والاستئثار بالسلطة قام بعضهم بتدبير خطة استهدفت ضرورة إلغاء قرارات ٥ مارس وبقاء مجلس الثورة.

وقد قيل: إن عبد الناصر قد خطط لانفجارات ستة حدثت يوم ٢٠ مارس روعت القاهرة لأنه كان يرغب في إثارة البلبلة في نفوس الناس وجعلهم يشعرون بعدم الأمن والطمأنينة وليشعروا بأنهم في حاجة إلى من يحميهم. وفي يوم ٢٨ مارس بدأت خيوط التدبير تتضح، فقد شهدت مصر أضخم حركة اعتصام وإضراب لم تشهدها منذ ثورة ١٩١٩ وذلك بتوجيه من هيئة التحرير، واعترف ناصر بمسئوليته عن أحداث أزمة مارس. وفي مساء السبت ١٧ أبريل عقد مجلس الثورة اجتماعه واتفق على أن يكتفي اللواء محمد نجيب برئاسة الجمهورية فقط وأن يتولى ناصر رئاسة الوزارة بدلاً منه. وفي ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ أصدر مجلس الثورة قرارًا بإعفاء محمد نجيب من منصب رئيس الجمهورية كما صدر قرار بتحديد إقامته خارج القاهرة وحرمانه من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات. وانتهت المرحلة الأخيرة من مراحل الصراع على السلطة بينه وبين عبدالناصر (شهادة جمال حماد في: فاروق جويدة، ٢٠٠٥: ١٠- ٢٢١)(*). ومن المهم في هذا النطاق أن نشير إلى تركز السلطة في يد عبدالناصر جعلته ينفذ رأيه الخاص بأسبقية تحقيق التحرر الوطني على قضية الديمقراطية. وأظهرت الأحداث أن عبد الناصر ورفاقه أصبح لديهم القدرة على تحريك قطاعات من الشعب، وسهل هذا انتزاع محمد نجيب من موقعه وأصبح واضحًا أن دور الجماهير أمام

الجيش أصبح محدودًا ونتج عن ذلك استمرار اعتماد عبد الناصر على الجيش باعتباره مؤسسته الرئيسة، رغم التأييد الشعبي الجارف (أحمد زكريا الشلق،٢٠١١: ١٣٢). وقد حلل المفكرون هذه الأحداث في ضوء المراحل التي تمر بها الثورات حتى تتحول إلى نظام سياسي وهي مرحلة حكم المعتدلين، ثم مرحلة حكم الثوريين، ثم مرحلة العنف والفضيلة، فمرحلة النظام السياسي وأخيرًا مرحلة الاستقرار وفيها يعمل الجميع تحت سقف الدستور والقانون (محمد عبد الهادي علام، ٢٠١١: ٣٢٦- ٣٢٧).

بدأت أزمة مارس ٢٠١١ للاستفتاء على التعديلات الدستورية قبل هذا التاريخ بأسابيع معدودة، وتجلت في تأويلات دينية سعت إلى تقسيم المجتمع والثوار على أساس طائفي، وفي اجتهادات سياسية انتهت إلى انحياز الجماعة والتيارات الإسلامية إلى "نعم للتعديلات" ضد "لا" التي تبناها الشباب الذي فجر ثورة ٢٥ يناير وصاحب ذلك أحاديث عن صفقات اضطرارية بحكم الأمر السياسي الواقع. فقد خرجت الجماعة على إجماع ائتلاف شباب الثورة برفض التعديلات وإعداد دستور مدني جديد، وفي ضوء الظرف السياسي المتاح، ارتأت أنه ظرف تاريخي لا يتكرر بكونها التنظيم الوحيد في الشارع، وفي ضوء تصميم المجلس العسكري على العودة للثكنات في غضون ستة أشهر وسقوط أحزاب المعارضة مع نظام مبارك، فالتعديلات تتيح للجماعة فوزا مريحا في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وجاءت نتيجة الاستفتاء كمؤشر على استعداد الجماعة لملء الفراغ وإظهار قدرتها على تحريك الشارع والتأثير عليه، ومن ثم نقل مركز السلطة السياسية في البلاد في الاتجاه المطلوب عبر وسائل ديمقراطية (محمد عبدالهادي علام، المرجع السابق، ٣٣١). إن الاتهام بترقيع المشهد الدستوري يرجع إلى إجماع فقهاء

القانون الدستوري على أن الدستور القديم قد سقط بسقوط النظام ودعوا إلى انتخاب جمعية تأسيسية لكتابة دستور جديد إلا أن المجلس العسكري استعاد اقتراح مبارك بتعديل بعض مواد الدستور القديم. وقام بتشكيل لجنة من قانونيين ليس فيهم إلا خبير دستوري واحد. في النهاية جاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة على التعديلات بأغلبية كبيرة، وهنا تجاوز المجلس العسكري نتيجة الاستفتاء وأعلن دستورا مؤقتا من (٦٣) مادة بينما كان الاستفتاء على تعديل (٩) مواد فقط، كما احتفظ فيه بمجلس الشورى ونسبة ٥٠% عمال وفلاحين وانقسم الناس إلى فريقين (علاء الأسواني، ٢٠١٢: ١٠١- ١٠٢، ١٩١)، (جلال أمين، ٢٠١٢: ٢٢٦).

ثم جاءت أزمة وضع الدستور، حيث بدأت مع تفويض البرلمان لانتخاب الأعضاء المائة الذين تتشكل منهم الجمعية التأسيسية المنوط بها وضع الدستور الجديد وذلك إعمالا للمادة ٦٠ من الإعلان الدستوري. وفي جلسة الرابع والعشرين من شهر مارس ٢٠١٢، انتهى البرلمان من تشكيل الجمعية على أساس انتخاب نصف أعضائها من بين نوابه المنتخبين والنصف الآخر من خارجه، ويفترض هنا أن الجميع ينطلق من مفهوم مشترك يتفق مع طبيعة الدستور بوصفه العقد الاجتماعي للأمة وتجسيدا لمكوناتها وهو بهذا الوصف على خلاف القانون، لا يخضع لقاعدة الأغلبية المتغيرة بطبيعتها. وليتحتم أن يُصاغ وفقا لـــ"شمولية المشاركة لا خصوصية المغالبة".

وبدأت هذه المعركة تعكس انشقاقًا ظاهريًّا بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين؛ فحين بدأت حركة الاحتجاج على تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور من قبل نقابات وأحزاب ورموز سياسية بشكل يهدد

شرعية اللجنة، وتعالت الإتهامات الموجهة نحو حزبي "الحرية والعدالة" و"النور" بتعمد إقصاء القوى الوطنية عن الاشتراك في صياغة الدستور؛ تصاعدت حدة الموقف حين أصدر المجلس العسكري بياناً يستنكر فيه تشكيك الجماعة وحزبها في نزاهة الانتخابات الرئاسية، ويدعو للاستفادة من دروس التاريخ. في الوقت الذي رد فيه حزب الحرية والعدالة بنفس المنهج وعلى صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" مذكرًا بأن "المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين"، منوهًا بمصير القذافي ومبارك وتشاوشسكو وعاد الحزب بعقارب الساعة إلى الوراء وأعاد نشر مذكرات اللواء محمد نجيب أحد الضباط لأحرار الذين شاركوا في ثورة ١٩٥٢ ضد الملك فاروق، في إشارة إلى أن التاريخ يعيد نفسه، بمقولة نجيب: "طردنا ملكًا وجئنا بـــ ١٣ ملكًا آخرين، هم مجلس قيادة الثورة".

الاختلاف بين أحداث مارس ١٩٥٤ وأحداث مارس ٢٠١١، ومارس ٢٠١٢ هو أن الجماعة قد أسهمت بالفعل في إنجاح ثورة ٢٥ يناير حتى إن شاركت متأخرة، ولا أحد ينكر ذلك، كما أن خطابها حول التعددية والتوافقية وقبول الآخر مؤشر جيد، ولكن في نفس الوقت لم تستطع قوى الشباب مفجرة الثورة أن تؤسس تنظيمًا سياسيًّا يعبر عنها ويطرح رؤية وأهدافا وبرامج موحدة. إن الثورات قد تنتصر في النهاية - عاجلا أو آجلا - لكن في بعض الأحيان تموت.

علينا الآن إذا استدعينا فكرة "أن التاريخ يعيد نفسه" كما تؤكد النظريات الدائرية أن نناقش في ضوء هذه الفرضية طبيعة العلاقة بين الثورة والقانون، أو بمعنى أكثر تحديدًا بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية/ القانونية. ومرةً أخرى نلجأ إلى أحداث ثورة يوليو. فما أشبه الحصار

والاعتداء الذي واجهه قضاة مصر عقب ثورة يناير من بعض المتظاهرين بالاعتداء الذي لاقاه أبو القانون المدني المصري "عبدالرازق السنهوري" في إطار نفس القضية.

ففي الأيام الأولى لأوضاع ٢٣ يوليو "في الشهور الأولى" ظهر موضوع الثورة أو الإصلاح السياسي والقانون. وتكلم فقهاء القانون الدستوري عما أُطلق عليه "فقه الثورة" مؤكدين أن الثورة لا يمكن أن تخضع للقوانين والضوابط التي كانت قائمة قبل حدوثها (طارق البشري، ٢٠١٠: ١٥١)(*).

كان الصراع بين الضباط الثوار وبين أبى القانون المدني المصري هو صراع بين القانون والثورة. كان "عبدالرازق السنهوري" وزيرا مسئولا في عدة وزارات طيلة الأربعينيات ورئيسًا لمجلس الدولة وقد أيد الثورة فور قيامها وكان لقاؤه مع شباب الثورة والعمل معهم، إيمانًا بهم وترويضًا لجموحهم وقد سعى لعقد مصالحة بين القانون والثورة. بل ولم يتردد في ترشيح رئيس الوزراء من بين العسكريين مؤثرًا على نفسه، ويتصل بالإخوان لإصلاح ذات البين مع ضباط الثورة من وراء الضباط يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤. وكان لا بد أن يحدث الصدام، لأن قضيته الرئيسية كان أن يحول الثورة إلى القانون أو يمضي مع الثورة الفتية إلى تخوم القانون بمنطق يخلو من العنف. لقد بدأت المظاهرات ضد السنهوري ثم الاعتداء عليه؛ لأنه قام بمؤازرة نجيب ونادى بالديمقراطية وعودة الجيش إلى الثكنات، من خلال تعجله بدعوة جمعية وطنية تأسيسية منتخبة لإقرار مشروع الدستور الذي أعدته لجنة الخمسين وإنهاء الفترة الاستثنائية القائمة منذ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . لقد كان صداما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية. لقد

استبدلت الثورة راديكالية المناخ السائد بالشرعية الثورية، ولم تكن في حاجة إلى شرعية أخرى تحول بين حركتها الفاعلة بقوة إلى التعبير الجذري العنيف. وهو حال الثورات في أول قيامها دائمًا (مصطفى عبد الغني، ٢٠١٢: ٨٧- ١٠٢).

نحن نعايش الآن في مصر – عقب ثورة يناير – موقفًا مشابهًا حول علاقة الثورة والقانون؛ فهناك موقف اللجنة العليا للإنتخابات التي حاصرها بعض المتظاهرين بسبب استبعاد بعض المرشحين لرئاسة الجمهورية، وتم الاعتداء بالفعل على أحد القضاة. يجعلنا الحصار الجماهيري الذي أحاط بمجلس الدولة وقضاتها نعيد التاريخ مرة أخرى. وفي النهاية ينتظر الشعب أيضًا حكم القضاء في قضية الرئيس السابق، فهل يحدث زحف جماهيري يحاصر مبنى المحكمة التي سيصدر فيها القاضي حكمه؟

سادسًا: الإخوان بين ثورتي يوليو ويناير

ظلت العلاقة بين عبدالناصر والإخوان المسلمين تمثل واحدًا من أكثر الألغاز إثارة في تاريخ مصر المعاصر. وما يجمع عليه المؤرخون هو وجود علاقة ارتباط لعبدالناصر بجماعة الإخوان في مرحلة مبكرة من تاريخه السياسي. ومن ناحية أخرى يجمعون أيضًا على أن أسرار تلك العلاقة تنعكس على المرحلة الحالية في تاريخنا السياسي ومن مجمل ما كُتب تأريخًا لثورة يوليو هو أن حركة الضباط الأحرار قد تلاقت مع حركة الإخوان المسلمين في الصراع ضد الإنجليز والملك، وقد بايع عبدالناصر المرشد العام للإخوان "حسن البنا" عام ١٩٤٢ وإن ظلت حركة الإخوان بقيادة حسن

البنا في القطاع المدني، وجمال عبدالناصر في القطاع العسكري (سليمان الحكيم، ٢٠١٠: ٩-١١).

وكان هناك اتصال قائم بين الإخوان والثورة قبل اندلاعها، وكان لدى الإخوان علم بحركة الضباط فباركوها وأصدروا بياناً في أول أغسطس ١٩٥٢ رحبوا فيه بالثورة. وطالبوا بعودة الحياة النيابية على أساس دستور جديد تقوم بوضعه جمعية تأسيسية، ولم يكن هناك خلاف جذري إلا محاولة الإخوان أن يكون لهم شيء من الوصاية على أعمال مجلس الثورة (محمد أبوالفضل، ٢٠١٠: ١١٠). أما عبدالناصر فقد كان لديه إصرار على ضرورة إشراك الشعب بمختلف طوائفه وتأليب الجماهير على القوات البريطانية أو قوات الملك لإظهار الثورة في إطار شعبي لا يفتقد إلى الشرعية (سليمان الحكيم، ٢٠١٠: ٣٤).

إن النظرة إلى التاريخ القريب يحتمها الهمس الساري الآن بين قطاعات من المصريين: **هل المجلس العسكري الذي يحكم مصر الآن إخوان مسلمون؟**

إن حالة الاستقواء التي تعيشها الجماعة تتكرر في عهد الحكومات الضعيفة. والقارئ المتأني للتاريخ القريب يجد الجماعة قد لعبت هذا الدور مع بعض حكومات ما قبل ثورة يوليو عام ١٩٥٢ وكأن التاريخ يعيد نفسه، فعندما قامت ثورة يوليو لم يبتعد الإخوان عنها وإنما حرصوا على أن يكونوا جزءا منها وأخذوا على عاتقهم مهمة قطع الطريق على قوات الجيش الإنجليزي إذا تحركت من معسكرات الإسماعيلية إلى القاهرة لقمع الثورة ورغم أن الإنجليز لم يتحركوا، إلا أن هذا الأمر هو الذي جعلهم شركاء في الثورة بشكل أو بآخر وعلينا أن نتوقف أمام بعض قيادات ثورة يوليو

واتجاهاتهم السياسية والدينية التابعة لجماعة الإخوان والتي لم تكن خفية أو سرية. كما أن أنور السادات وجمال عبدالناصر كانت علاقاتهم طيبة مع الجماعة (وحيد حامد، ٢٠١١: ٢٢٢- ٢٢٣). والدليل على ذلك ما عبر عنه "أنور السادات" في سيرته الذاتية *"أصبحت ضابطًا بالقوات المسلحة وكنت أؤمن بأنه لن يخلص مصر من الإنجليز وفساد الحكم إلا القوة. إذن لا بد من عمل تنظيم يهدف إلى ثورة تقوم بها القوات المسلحة.. هكذا قام أول تنظيم سري من الضباط في ١٩٣٩، وتصادف وجود بعض الإخوان المسلمين بين جنودي . . وفوجئت بالشيخ "حسن البنا" يحضر يوم مولد النبي عام ١٩٤٠ وجعلته يلقي المحاضرة على الجنود. . كنت قد سمعت الكثير عن الإخوان المسلمين ولكني بعد أن استمعت إليه بدأ مفهومي يتغير فقد كان الرجل يتكلم عن الدين والدنيا معًا وبأسلوب لم نألفه . . أعجبت به كل الإعجاب وهنأته من كل قلبي . . وجلسنا نتبادل الحديث"* (أنور السادات، ١٩٧٨: ٣٠، ٣٤، ٣٥).

أما المجلس العسكري الحالي فنحن لا نعرف شيئا عن اتجاهات أعضائه. فالذي يحدث الآن على الساحة المصرية يكاد يكون صورة مشابهة تماما لما حدث في أعقاب ثورة ١٩٥٢، حيث تم فتح صفحة بيضاء مع الجماعة على اعتبار أنه عهد جديد يتطلب التعامل مع جميع أطياف الشعب المصري . فتم الإفراج عن جميع المعتقلين وأيضا أطلق سراح السجناء من الإخوان ورحبت الثورة بمشاركة الجماعة في الحكم وخصصت ثلاث وزارات يتولى أمرها ثلاثة من رجال الجماعة، إلا أن المرشد العام وقتها المستشار الهضيبي ومن معه أرادوا السيطرة الكاملة على الثورة وفرض وصايتهم عليها، وعندما رشح عبدالناصر ثلاثة من الإخوان لتولي ثلاث

حقائب وزارية، قبلت الجماعة بشرط أن يختار مكتب الإرشاد الوزراء الثلاثة، وأن يحدد المكتب أيضًا الوزارات الثلاثة. والوزير الشيخ الإخواني عضو مجلس الإرشاد الذي قبل أن يكون وزيرا للأوقاف تم فصله من الجماعة تماما وبعد انتهاء شهر العسل بين عبدالناصر والإخوان أعطى الهضيبي وفريقه كل الدعم لمحمد نجيب في صراعه مع ناصر.

الآن.. لو تأملنا ما يجري على الساحة المصرية منذ ثورة الشباب الشعبية في نهاية يناير وحتى الآن؛ نجد أن جماعة الإخوان كانت بعيدة عن المشاركة الرسمية المنظمة في الثورة عند اندلاعها، كانت تراقب وترصد في حذر، وعندما ظهر أن الثورة تتصاعد وتأكدت أن الشعب مع هذه الثورة، أقدمت على المشاركة. وبررت الجماعة ذلك بأن الإخوان شاركوا في الثورة شأنهم شأن بقية الثوار على اختلاف اتجاهاتهم، وهذا حقيقي حيث لم يستخدموا أدوات التعريف الخاصة بهم وكان من الصعب تمييزهم وسط الجموع الثائرة التي تصرخ طلبا للحرية (وحيد حامد، ٢٠١١: ٢٢٣-٢٢٧). أما الموقف الرسمي فقد تجلى في اجتماع مجلس الإرشاد يوم ٢٨ يناير والذي دعت فيه الجماعة إلى المشاركة الفعالة في مظاهرات "جمعة الغضب". كما شكلت منذ اللحظات الأولى للثورة غرفة عمليات لمتابعة الأحداث المتتالية. وفي ٤ فبراير أصدرت الجماعة بياناً أكدت فيه الاعتزاز الكامل بالشعب العظيم الذي خرج ليضرب للعالم أعظم الأمثلة في تاريخ الشعوب مقدمًا الدماء والأرواح. وأكدت الجماعة أنهم ليسوا طلاب سلطة ولا منصب ولا جاه، ومن ثم فلن يرشحوا أحدًا منهم للرئاسة ولن يزاحموا أحدًا (يسري العزباوي، ٢٠١١: ٤٤).

وبمجرد رحيل النظام وقدوم المجلس العسكري، انسلخت الجماعة تدريجيا عن فصائل الثورة المتعددة واحتلت صدارة المشهد الثوري، ولا سيما أنها وجدت من يدعمها وهو المجلس العسكري الذي اتُهم بأنه جعل لجنة تعديل الدستور إخوانية الطابع والمنهج، وسرى الهمس في الشارع المصري بأن الإخوان هم القادمون (وحيد حامد، ٢٠١١: ٢٢٧) (*).

سابعًا: مصر عقب الثورتين

اغتراب ما بعد الثورة

يبدو في الأفق بوادر شعور بصدمة لدى جيل يناير، بل إن البعض يرى الثورة قد أصابها شيء من الفتور بسبب عدم معقولية ما يحدث من وقائع؛ فالثورة تحتاج إلى ثورة الآن (محمد عبدالهادي علام، ٣٢٣) ، (وحيد حامد، ٢٠١١: ١٩٧- ٢٠٣). إن حالة الحزن الشديد التي سادت المصريين بعد عشرة أشهر من قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، مقترنة بشعور خيبة الأمل بسبب التطورات السياسية، جلبت إلى ذهن جلال أمين فكرة "الاغتراب"، وهي أكثر الكلمات تعبيرا عما بدأ يعتري المصريين شيئًا فشيئًا إزاء السلطة الحاكمة خلال المرحلة الانتقالية عقب الثورة. وبدأ السؤال "إلى أين تسير مصر"؟ (جلال أمين،٢٠١٢: ٣٢١- ٣٢٩)

لقد اعتاد المصريون شعور الاغتراب عبر سنوات طويلة يتخللها شعور الفرح لأشهر قليلة يغادرهم الاغتراب قليلا ثم يعاودهم مرة أخرى . والدليل على ذلك من التاريخ.

فلنبدأ من سنة ١٩٥٠ حينما شعر المصريون بالفرح الشديد لنجاح حزب الوفد في انتخابات نزيهة بعد طول تزوير، وتولى زعيمهم مصطفى النحاس رئاسة الحكومة، واستمر هذا الشعور أكثر من سنة ونصف، انتهت

بحريق القاهرة في يناير ١٩٥٢، الذي اتخذ مبررا لإقالة النحاس وحكومته فعادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل ١٩٥٠. ثم شعر المصريون بفرح غامر مرة أخرى في يوليو ١٩٥٢، عندما قامت الثورة، وبدا وكأن أصحاب السلطة الجدد والشعب يد واحدة. ثم عاد الشعور بالاغتراب مرة أخرى فجأة في مارس ١٩٥٤ حين بدأ انقلاب الضباط بعضهم على بعض وتنحية الرئيس المحبوب محمد نجيب عن السلطة. نعود مرة أخرى إلى زوال الاغتراب والشعور بالفرح ابتداء من يناير ٢٠١١، ثم قبل انقضاء عشرة أشهر على هذا اليوم التاريخي، يعود الشعور بألم الاغتراب.

هل هناك شبه بين الأسباب التي أدت إلى انتكاسة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وانتكاسة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، على الرغم مما بينهما من فوارق كبيرة كانت ضرورية لمرور أكثر من نصف قرن بين الثورتين؟

لقد قام بثورة ١٩٥٢ مجموعة من الضباط الشبان المملوئين حبا للوطن فعبروا عن آمال الطبقات المغبونة في مصر فلاحين وعمال وطبقة متوسطة صغيرة، ضد طبقة إقطاعية تتمتع بامتيازات دون وجه حق. وكان الضباط الشباب جميعهم دون الخامسة والثلاثين من العمر، جميعهم لا ينحدرون من عائلات إقطاعية أو عسكرية ، بل أبناء فلاحين وموظفين ينتمون إلى الطبقات الوسطى (كامل إبراهيم عباس، ٢٠٠٥: ٥٨). ثم تحول هؤلاء الضباط، مع مرور خمسة عشر عاما إلى طبقة جديدة ورثت امتيازات الإقطاعيين، وتملكت منهم نشوة الحكم، وركنوا إلى الراحة، ولم يستعدوا بالدرجة اللازمة لمواجهة مطامع خارجية. وهكذا حدثت نكسة ١٩٦٧. وقد اعتبرها البعض هزيمة طبقية للنخبة البرجوازية البيروقراطية التي فشلت في تحقيق نصر عسكري، كما فشلت في تحقيق حرية التعبير السياسي للجماهير.

فاختفى حينذاك الوجه الجميل للثورة وبدأت الناس تضيق بالثورة، وحتى منظمات الطلبة أُصيبت بحالة من التجمد والانحسار (فاطمة محمد يوسف: ٤٠- ٤١).

في ٢٥ يناير قامت ثورة أخرى اشتركت فيها الطبقات المغبونة كافة في مصر، تطالب بحقوقها في مواجهة نظام فاسد وظالم، فنجحت في إسقاط رأس هذا النظام، ولكن الثورة انتكست بعد أشهر قليلة، فأثارت كل هذا الحزن فهل كان سبب الانتكاسة هنا أيضا أن الذين تسلموا الحكم بعد نجاح الثورة، ينتمون بدورهم إلى طبقة كانت من قبل قد استمتعت بالسلطة والمال وركنت إلى الراحة؟ أم أن قوى خارجية استقطعت الثورة فعملت كل ما تستطيع عمله لوأدها فأصابتها بهذه النكسة؟

بدلاً من خاتمة: تصور لسيناريوهات مستقبلية

لم يعد لدينا أي خيار لكي نفاضل بين تبني رؤية مستقبلية واتباع المنهج الاستشرافي من عدمه، فالأمر بات حتميًّا حيث أصبح التغير النفاث هو الصيغة الحاكمة للتفاعل في النظام العالمي المعاصر، فقد أصبحنا نعيش في حقبة تاريخية ذات تكنولوجيا مفرطةHyper Technology وقد شهدنا الدور المهم الذي لعبته شبكة الإنترنت خلال الثورة المصرية.

وفقًا لذلك فنحن في حاجة إلى الاهتمام والاسترشاد بمقولات وركائز علم اجتماع المستقبل إذا أردنا التفكير والإعداد لما سوف نواجهه مستقبلاً من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية. فما أحوجنا الآن إلى النظرة العلمية الدقيقة لمواجهة مستقبل مصر بعد الثورة. وعلم المستقبل هو الجهد العلمي لاستطلاع التطورات المستقبلية في المجتمع، في ضوء رؤية حاضر وماضي اتجاهات التغير. والمبدأ الرئيسي الذي يحكم علم المستقبل هو الاستشراف.

يقف على رأس الحكم؛ **المجلس العسكري** الذي ينظر إليه المصريون نظرة مزدوجة، فالشعب المصري يقدر الجيش ويُعلي من قيمته الرمزية ويحمل له كل التقدير لانحيازه للثوار والثورة عند قيامها، وخاصةً حين يقارنون بين وضعنا وما يحدث في سوريا الآن. وهناك انتقادات شعبية حادة موجهة إلى الإدارة العسكرية مثل إصرار المجلس على ترقيع الدستور المصري. بل تتضخم هذه الانتقادات فتصل إلى تصور نظرية التحالف والاتفاق بين المجلس وجماعة الإخوان المسلمين، حتى إن البعض يرى في حزب الحرية والعدالة الذراع السياسي للمجلس العسكري.

والواقع أن ثورة يناير لم تكن لتنجح لولا حماية القوات المسلحة التي انحازت من اليوم الأول للشعب المصري ضد النظام الفاسد. ويجب أيضا ألا ننسى أن قادة الجيش قد رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين، وانحازوا للثورة قبل أن يعلن حسني مبارك تنحيه، هذا قرار شجاع كان أصحابه سيدفعون ثمنا غاليا لو تمكن مبارك من الاحتفاظ بالسلطة (علاء الأسواني، ٢٠١٢ : ١٠٠). ولا شك أن القادة العسكريين قد خاطروا بأرواحهم ومواقعهم في هذه الفترة العصيبة، بانحيازهم للثورة، وصدر البيان التاريخي في الأول من فبراير الذي أعلن فيه الجيش أنه لن يستخدم العنف ضد المتظاهرين وأنه يتفهم مطالبهم المشروعة (مصطفى بكري، ٢٠١١: ٣)*.

وفي هذا السياق يمكن أن أدلل على تقدير الشعب للجيش المصري وموقف المجلس العسكري على وجه الخصوص من واقع ميدان التحرير –

المجال العام المصري – وذلك في مليونية "جمعة النصر/ الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١"، كانت الدعوات التي قرأتها على الإنترنت تدعو إلى مليونية للاحتفال بالثورة ومكاسبها وخلع النظام السابق والمطالبة بتحقيق أهداف الثورة كاملةً، وشكر المجلس العسكري على النحو التالي: "تُحيي القوات المسلحة على الخطوات الجادة التي اتخذتها لتلبية مطالب الشعب"، و"تُدعو المصريين كي يقوموا بواجبهم وإعطاء الجيش فرصة للمضي قدمًا إلى المرحلة الثانية". وفي الميدان قمت ببعض المحادثات مع المتظاهرين تعكس جميعها شعورًا جارفًا بالامتنان والإعتراف بالجميل نحو المجلس العسكري وخاصةً من قبل أهالي الشهداء. وكان لافتًا للنظر أن جنود القوات المسلحة قاموا بتوزيع الأعلام المصرية على المتظاهرين وكانت هتافات المتظاهرين تدعو إلى وحدة الجيش والشعب مثل: "الجيش والشعب إيد واحدة" و"ارفع راسك فوق .. إنت مصري " (*) .

ربما يكون ذلك رد فعل طبيعي من الشعب الذي تلقى رسالة المجلس العسكري وتفهمها في الأيام الأولى للثورة؛ فقد أرسل المجلس رسالة غير منطوقة للشعب لكنها مفهومة وفاعلة قبل حتى إصدار بيانه الأول. فقد بث الإعلام صورًا لاجتماع المجلس الأعلى بدون حضور "مبارك" القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفهم الشعب أن هناك أمورًا تحدث في الخفاء وأن الجيش قد انحاز للثوار. ثم أنه من المعروف أن القوات المسلحة لا تصدر بيانات إلا في حالة الحرب بينما البلاد ليست في حرب، أو في حالة تسلمها مقاليد السلطة بفعل أحداث تهدد أمن وكيان الدولة. وهكذا بصدور البيان الأول كانت الرسالة واضحة، أن جميع المؤسسات الدستورية وغيرها من مؤسسات النظام السابق فقدت سلطتها وبدا للشعب المصري وقتذاك أن المجلس قادرٌ

على قراءة الواقع وتحديد المطلوب للتعامل مع الأزمة (أمل حسن أحمد، ٢٠١١). بل إن بعض المحللين يرصد ثلاث مراحل تعامل المجلس خلالها مع الثورة، سوف نعود زمنيًّا إلى ما قبل اندلاع الثورة. فالموقف الأول خلال عام ٢٠١١ حين أظهر الجيش عدم تأييده بشكل صامت لخطط مبارك من أجل إعادة انتخابه أو تمهيد الطريق للتوريث. والموقف الثاني بدأ مع اندلاع الثورة في تونس وبدايات التململ السياسي في مصر نتيجة أصداء الثورة التونسية، فكانت القوات المسلحة في دور المراقب لما يحدث إلى أن تفجرت ثورة الشباب ونزلت إلى الشارع وسط تأييد من الجماهير. وحدث توحد بين الشباب الغاضب والقوات المسلحة غير المقتنعة بمنطق النظام. ثم الموقف الثالث بدأ بعد تنحي الرئيس حينها تولى المجلس العسكري قيادة البلاد (محمد قدري سعيد، ٢٠١١ : ١٦٤). ولكن نظرة الشعب للمجلس اختلفت بظهور متغيرات وأحداث جديدة على الساحة.

وعلى أية حال فإن الجيش في كل مكان له طبيعة تختلف كثيرا عن الحياة المدنية، وله معاييره وتركيبته الخاصة التى تجعله غير صالح لتولي السلطة السياسية في الزمن الذي نعيش فيه الآن. فالقاعدة الأولى التي تقوم عليها الحياة العسكرية في كل مكان بالعالم هي الطاعة؛ فلا مجال في الحياة العسكرية للمناقشة والسفسطة أو الفرض والاعتراض (شريف الشوباشي، ٢٠١١ : ١٢٥- ١٢٦). فمن المعروف أن القوات المسلحة في العالم كله مؤسسة منضبطة ومحافظة غير ثورية قائمة على النظام والطاعة وتنفيذ الأوامر. والواقع أن المجلس العسكري لم يشترك في الثورة ولم يدع إليها ولكنه وجد نفسه أثناء الثورة في لحظة تاريخية فاتخذ قرارًا بعدم إطلاق النار على المتظاهرين. كان هذا القرار حكيمًا ووطنيًّا مما أكسب المجلس

العسكري ثقة الثورة، وبالتالي ما إن تنحى الرئيس السابق عن الحكم حتى عاد ملايين المتظاهرين إلى بيوتهم وكلهم ثقة بأن المجلس العسكري قد صار وكيل الثورة الذي سينفذ جميع أهدافها (علاء الأسواني،٢٠١٢: ١٠٠-١٠١).

ولكن النظرة الصافية إلى المجلس العسكري قد شابها تعكير مزعج من قبل الشعب نتيجة لبعض الأحداث المرتبطة بالانفلات الأمني والسياسات والقرارات غير المرضي عنها التي يتخذها المجلس. وقد قمت برصد هذا التحول – في نظرة الشعب وتقديره للمجلس – في جمعة (رد الشرف/ الحرائر في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢)؛ *"الدعوة إلى هذه المليونية كان ردًّا على استخدام العنف ضد متظاهرى ميدان التحرير خلال فض اعتصام مجلس الوزراء، والمطالبة بتنحى المجلس العسكرى عن السلطة وتسليمها إلى سلطة مدنية، وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى بصلاحيات كاملة لإدارة المرحلة الانتقالية. تعبير "رد الشرف" يرمز على وجه الخصوص إلى حادثة اعتداء بعض عناصر عسكرية من الجيش على فتاة متظاهرة بالميدان.*

كان من السهل أن أشعر بالعداء الذي يشعر به المتظاهرون تجاه المجلس العسكري وسياسته خلال المرحلة الانتقالية. ورفعت لافتات "المحاكمة المحاكمة العصابة لسة حاكمة". و"الشعب يريد إسقاط المشير" و"إحنا الشعب الخط الأحمر" و "يسقط يسقط حكم العسكر"، "إسحل إسحل في البنات مش هنسيب حق اللي مات"، "ياللي بتسأل إحنا مين إحنا شباب ٢٥". وعلى أرض الميدان كتب فنانو الثورة "إرحل يا مشير مصرنا أمانة في أعناقنا".

كما كان هناك موقف نقدي شديد ضد الإخوان وموقفهم من عدم المشاركة. كما شاهدت شبابًا من حركة "كاذبون" بشعاراتهم التي تنتقد

ممارسات المجلس العسكري" (*).

وتذهب بعض الأقلام إلى تصور خطة خارجية أمريكية لإجهاض المد الثوري في مصر، وذلك من خلال مرحلة انتقالية قصيرة، يبقى نظام الحكم خلالها في أيدي الطبقة الحاكمة، بعد الحفاظ على الدستور الحالي بتعديلات تافهة، وانتخابات سريعة عاجلة تضمن مساهمة الإخوان المسلمين في البرلمان، واستمرار النظام، ويدعي أصحاب هذا الرأي أن هناك وثيقة أمريكية نُشرت مؤخرًا تؤكد هذه الخطة الأمريكية. وأن النمط الباكستاني يعد النمط الرئيس للديمقراطية الذي تعده أمريكا لمصر، حيث يقبع الجيش، وهو في هذه الحالة جيش إسلامي خلف الستار، وفي مقدمة المسرح يحكم برلمان إسلامي هو الآخر "منتخب".

وبعيدًا عن هذه الآراء المنبثقة من نظرية المؤامرة فنحن في حاجة إلى تحليل المناخ السائد بعد الثورة، فبعد ثورة رائعة اتحد فيها الجميع على هدف واحد، يسفر هذا المناخ عن استقطاب حاد وانشقاق حول علاقة الدين بالحكم، أقوى بكثير مما كان سائدًا قبل الثورة. وهناك مواقف وتحديات كثيرة على المستوى الخارجي أيضًا منها قضية تمويل منظمات المجتمع المدني وملابساتها الخفية، إلى جانب قضايا أخرى داخلية لم تُحسم بعد مثل: محاكمة المسئولين الفاسدين، والتعامل العنيف مع المتظاهرين، وقضية استرداد الأموال المنهوبة من الخارج.

نحن الآن أمام سيناريوهين محددين لمستقبل الحكم في مصر؛ إما الحكم العسكري أو الحكم المدني:

في السيناريو الأول، تذهب بعض التصورات إلى أن الحكم العسكري سيظل قائمًا يحرك الأمور في البلاد من خلف ستار غير مرئي، وقد يختار

من يحركه من القوى الدينية أو المدنية التي ترجح كفتها السياسية في ميزان القوة المستندة إلى إرادة الجماهير.

يذهب السيناريو المستقبلي الثاني إلى تصور حكم مدني يستند إلى شرعية ثورية، إلا أنه يفتقد إلى خبرة الممارسة الديمقراطية بالإضافة إلى صراعه الصادم مع القوى الدينية. وفي هذا التصور يلعب المجلس العسكري دورًا في لعبة التوازنات.

وتبقى في النهاية كلمة أخيرة أؤكد بها أن ثورة يناير وإن لم تكتمل نهائيًا حتى اللحظة التي أكتب فيها بحثي الآن، فهي قد نجحت في إدخال الشعب المصري في معادلة الحكم، بعد أن كان مُستبعدًا على مدى عقود طويلة.

الملاحق والحواشي

(١) صور من ميدان التحرير (٥ ، ٧ ، ٨ فبراير ٢٠١١)

صور من ميدان التحرير في جمعة النصر ١٨ فبراير ٢٠١١

2011/02/18 00:51

2011/02/18 01:55

2011/02/18 01:08

صور في جمعة رد الشرف ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢

(٢) شهادة بعض العسكريين من القوات المسلحة حول الدور السياسي للرجل العسكري (القيادة العسكرية والسياسية)

الهوامش:

* **مصطلح الإثنوجرافيا** مزدوج المعنى ومعناه المستخدم هنا هو البحث الميداني أو الدراسة الميدانية . وتستخدم الطريقة الإثنوجرافية بالمعنى المعاصر في دراسة الثقافات الفرعية، والأداة الرئيسية في هذه الدراسة هي الملاحظة عمومًا والملاحظة المشاركة بشكل خاص. ويمكن أن نفترض أن الدرجات المختلفة من المشاركة تنتشر على متصل Continum يمتد من عدم المشاركة إلى المشاركة الكلية ليحاول فهم الإطار المرجعي للجماعة موضع البحث. وفيما يتعلق بالتدوين وهامشية الباحث الميداني؛ فرغم أن الهدف الأول للباحث الميداني هو الانغماس في حياة الناس في مجتمع معين إلا أنه لا بد وأن يظل شخصًا خارجيًّا عن عالم هؤلاء الناس الذين يدرسهم. فالانغماس ليس اندماجًا. إن التزامات الباحث الإثنوجرافي بالبحث والكتابة هي التي تؤهله للإنغماس في العمل الميداني، ولكنها تجعل منه شخصًا خارجيًّا بالنسبة للجماعة Outsider. ويقوم تقرير البحث الميداني على المزاوجة بين السرد القصصي – بالمعنى الفني الدقيق للسرد – والتحليلات النظرية والشواهد الميدانية، والمذكرات الميدانية هي تقارير تصف الخبرات والملاحظات التي تتجمع لدى الباحث أثناء استغراقه المكثف في المشاركة. وهناك ميول انتقائية للباحث في مجتمع البحث وفي عملية تركيب ذكرياته، حيث يكتب ذكرياته من خلال وجهة نظر معينة وفي العرف العلمي يعني مصطلح "وجهة النظر" الذي كتبت منه الأحداث وهو المنظور الفكري الذي من خلاله تُروى القصة وتُقدم الشخصيات والأفعال والمشهد العام والأحداث. ونمط الكتابة الذي يأخذ بأسلوب المتكلم يحصر وجهة النظر فيما يعرفه الراوي أو يخبر به أو يكتشفه عن طريق الحديث مع الشخصيات الأخرى في المذكرات الميدانية. يكون الشخص الأول وهو "أنا" هو الباحث نفسه، لأن هذا المنظور يساعد على سرد الخبرات والتعليقات والأفعال،

بالإضافة إلى ذلك يتيح العرض من وجهة النظر بأسلوب المتكلم للباحث أن يقدم المسار الطبيعي للأحداث منظورًا إليها من خلال وجهة نظره كمشارك. انظر كذلك حول المنهج الإثنوجرافي في (أندرو إدجار وبيتر سيد جويك، ٢٠٠٩: ٣٣- ٣٥)

* يعتبر مصطلح رؤية العالم مصطلحًا اختزاليًّا يدل على مجمل المعتقدات التي تشترك في الإيمان بها جماعة من المتكلمين، التي تتصل بالعالم وبعلاقتهم به. وتوجد علاقة وثيقة بين هذه الفكرة وبين "لعبة اللغة" أو الخطاب أو النموذج النظري.

*يدرس هذا الباحث Casttels حالة ثلاث من الحركات الاجتماعية المختلفة كل الاختلاف في أهدافها، ومراميها، وطبيعة نشاطها، ومواقعها الجغرافية، ولكنها استأثرت باهتمام عالمي واسع من خلال استخدامها تقانة المعلومات. ولولا استخدام هذه الحركات شبكات الإنترنت، وانتشارها الفوري عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والفضائيات، لبقيت جماعات معزولة ومغمورة في مواطنها الأصلية في المكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. أنظر آراء جيدنز حول آثار الإنترنت فقد بدأ يحدث تحولات جذرية في ملامح حياتنا اليومية التي تهاوت فيها الحدود بين ما هو عالمي وما هو محلي.

* **قال الجنرال "ماك آرثر" قولته** المشهورة: "إن السياسيين القدامى لا يموتون أبدًا"، وقد صرخ بقولته هذه أمام لجنة الاستماع بالكونجرس بعد أن عزله الرئيس "هاري ترومان" عقابا له لعدم طاعته الأوامر التي أصدرها له بعدم التصعيد مع الصين في خضم الحرب بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وتعكس هذه الصيحة عنجهية عسكرية قصوى، وتعكس في نفس الوقت العلاقات المعقدة بين الساسة المدنيين والقادة العسكريين. وفي الوقت المعاصر قرر الرئيس الأمريكي أوباما عزل الجنرال ستانلي ماكريستال قائد القوات المسلحة الأمريكية في

أفغانستان وهو من كبار قادة الجيش الأمريكي وكان قائدًا للقوات الخاصة في العراق، وذلك بسبب سخريته من أوباما ومن أركان إدارته ووصف أوباما بالتردد والخوف فيما يتعلق باستراتيجية الحرب في العراق.

* (أنظر هنا كيف يفسر عباس في تحليله أنه لا يمكن أن يقوم بتحرير الوطن إلا الجيش المصري في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي سبقت ثورة يوليو)

* تألفت أول جمعية سرية في الجيش المصري باسم مصر الفتاة، برئاسة علي الروبي، دافعت عن مصالح الضباط المصريين، ومنها خرج أحمد عرابي وقاد انتفاضة الجيش (انظر ذلك في كامل عباس : ٢٠٠٥، ص ٥٥).

* في كتابه "***فلسفة الثورة***" يحاول عبدالناصر أن يتحدث عن جذور الثورة بداخله فيقول: "إن كلمة فلسفة ضخمة، وأنا أحس أني أمام عالم واسع ليس له حدود، وأشعر في نفسي برهبة خفية تمنعني من أن أخوض في بحر ليس له قاع. ومع ذلك فلو حاولت دراسة قصة كفاح شعبنا فإني سوف أقول: إن ثورة ٢٣ يوليو هي تحقيق للأمل الذي راود شعب مصر، منذ بدأ في العصر الحديث يفكر في أن يكون حكمه بأيدي أبنائه، وفي أن تكون له بنفسه الكلمة العليا في مصيره. وليس صحيحًا أن ثورة ٢٣ يوليو قامت بسبب النتائج التي أسفرت عنها حرب فلسطين، وليس صحيحًا كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التي راح ضحيتها جنود وضباط، وأبعد من ذلك عن الصحة ما يقال: إن السبب كان أزمة انتخابات نادي ضباط الجيش. إنما الأمر في رأيي كان أبعد من هذا وأعمق أغوارًا".

* قدم مانويل كاستلز عالم الاجتماع الأمريكي الإسباني الأصل نظريته عن مجتمع المعلومات العالمي من خلال تحليله لمفهوم المجتمع الشبكي في مؤلفه الثلاثي "عصر المعلومات". وينشأ المجتمع الشبكي وفقًا لرؤيته نتيجة ظهور تكوينات

جديدة؛ حيث تبلورت نشاطات اقتصادية رئيسة أثرت على ظروف مكانية وزمانية.

* هذه الشواهد والخبرات الميدانية من واقع ميدان التحرير تم رصدها وملاحظتها خلال أيام (قبل تنحي الرئيس السابق).

توجهت إلى ميدان التحرير مشيًا على الأقدام عبر كوبري قصر النيل، شاهدت أول تواجد لدبابات الجيش المصري. كما لاحظت الجمهور العادي يلتقط الصور مع الجنود والدبابات في مشهد معبر بصدق عن توحد الجيش مع الشعب كما يردد الشارع وتنطلق هتافات المتظاهرين وسمعت تعليقات عديدة تعكس انبهار بعض الأفراد من رؤية الدبابات والجنود، ومن أهم التعليقات: "أول مرة نشوف الجيش في الشارع"، "هي دي دبابات حقيقية". من أهم ما لاحظته كان انتظام الأفراد في طوابير مصفوفة بدون تزاحم. قابلت مجموعة من الشباب المتطوع ذكور وإناث وتم تفتيش حقيبتي وملابسي والإطلاع على هويتي الشخصية وأخذوا مني مرآتي الخاصة موضحين أنهم يأخذون أي شيء قد يكون ضارًّا أو يمكن استخدامه كسلاح في الميدان. وبعد خطوات قليلة قبل انتهاء الكوبري، قابلت بعض جنود من الجيش قاموا بالاطلاع على هويتي الشخصية. بعد انتهاء الكوبري قابلني مجموعة شبابية يقومون بالغناء ترحيبًا بالقادمين، يمدحون بكلمات غنائية شجاعة المنضمين إلى متظاهري الميدان. لاحظت أن كل مجموعة أو فرد يبتدع طريقة معينة لإظهار رغبته أو هدفه من التواجد بالميدان؛ أحدهم ارتدى زيًّا هنديًّا، وهناك أحد الأشخاص يرتدي زي "الحج". وهناك من كمم فمه بلائحة تقول "ارحل" بينما رسم البعض على الأرض بالأحجار كلمات "أهلاً بالحرية"، أو يرسم بالزجاجات أو العلب الفارغة وجوها لمبارك أوكلمة "إرحل". أحد الشباب رفع لوحة كبيرة عليها أبيات شعرية تحكي قصته المحزنة مع الظلم والسلطة ولا يتحدث مطلقًا ويبكي دائمًا بدموع صامتة. وقد طلب مني بعض الأشخاص أن أنضم إلى مجموعتهم وقاموا برسم كلمة

"ارحل" بأجسامنا. انتشر الباعة الجائلون في جوانب الميدان يبيعون كل شيء يحتاجه المتظاهرون، ولاحظت عددًا من شباب الأطباء في أحد المحلات بالميدان يقومون بتصفيف الأدوية على الأرفف. وعددًا كبيرًا من أجهزة شحن الهواتف النقالة. وفوق المنصة الكبيرة بالميدان حين يصمت الخطباء تغني إحدى الفرق أغنيات وطنية. ولكن على امتداد ساعات النهار كانت الأغنيات الوطنية القديمة تُذاع عبر سماعات ضخمة تم تركيبها في أرجاء الميدان. شاهدت أيضًا عقد قرآن شابين من متظاهري الميدان. وعلى امتداد ساعات النهار يأتي عدد من الأفراد ومعظمهم من النساء يوزعن بعض الأطعمة على المتظاهرين أو على جنود الجيش.

* شهادة لضابط من الضباط الأحرار والمؤرخ العسكري "جمال حماد" بعنوان "قصة الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبدالناصر" .

* شهادة محمود عبد اللطيف حجازي (من الضباط الأحرار) بعنوان "ماذا حدث في سلاح الفرسان"؟

. أنظر أيضًا حول تفاصيل الصراع: (محمد عبدالفتاح أبو الفضل: ٢٠١٠: ١٧٣-١٩٦)

* أنظر حول رأي العالمين "السيد صبري" و"وحيد رأفت"، في علاقة الثورة بالقانون.

* **من المثير للدهشة** أن الملك فاروق هو من اختار الهضيبي خلفًا للبنا، وذلك بعد فوز حزب الوفد في آخر انتخابات في عهد فاروق، مما أصابه بالرعب وعقد مجلس البلاط الذي قرر إعادة جماعة الإخوان إلى الساحة لتواجه الوفد وقرر الملك أن المرشد لا بد أن يكون تابعا له ومؤيدا لجلالته وهكذا بارك اختيار الجماعة للهضيبي كمرشد لأن في عنقه دينًا للملك فؤاد الذي عينه قاضيا، ولأن ابنه مأمون الهضيبي متزوج من ابنة محمد نجيب باشا سالم ناظر الخاصية الملكية، عضو مجلس البلاط وبهذا ارتبط القصر مع الجماعة بعلاقة مصاهرة

وهكذا السياسة دائما. انظر أيضًا حول الاستعانة بالإخوان في مواجهة حزب الوفد من قبل الملك فاروق: (سليمان الحكيم ،٢٠١٠ : ٢٠).

* **انظر** تفصيلات حول موقف المجلس العسكري من الثورة ورفض المشير طنطاوي في البداية تسلم مهام السلطة، أنظر أيضًا حول موقف القوات المسلحة من مشروع التوريث قبل الثورة.

* **من قلب ميدان التحرير في الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١: مليونية "الوفاء والنصر"**. حين انطلقت فوق كوبري قصر النيل، لاحظت مشاعر الفرح على وجوه المتجهين إلى الميدان، وتواجد عدد كبير من بائعي الأعلام المصرية والتذكارات مثل الميداليات التي تحمل اسم ثورة يناير أو أسماء الشهداء، انتشر أيضًا عدد من الأشخاص يقوم برسم علم مصر فوق وجوه الأطفال. كانت الساعة العاشرة والنصف صباحًا وبعد إجراءات التفتيش المعتادة والتأكد من الهوية، كان العدد كبيرًا للغاية وبدأ بعض الأفراد يطالبوننا بالرجوع لأن الميدان قد ازدحم بالفعل ولن يتحمل عددًا أكبر، وبعد صلاة الجمعة تمت صلاة الغائب على شهداء الثورة وأيضًا على كل الذين في عداد الشهداء في عهد مبارك وكان خطيب الجمعة الشيخ "يوسف القرضاوي"، ثم تمكنت بصعوبة من الدخول وكانت هتافات المتظاهرين تدعو إلى وحدة الشعب والجيش وأهالي الشهداء بدأوا يرددون هتافات تطالب بالقصاص. بالإضافة إلى هتافات أخرى تطالب بالمحاكمات العادلة وتطهير المؤسسات. وداخل الميدان كان الزحام شديدًا وسقط بعض الأفراد في حالة إغماء من الاختناق وفوق منصة عالية بدأ المنظمون يطلبون صعود أهالي الشهداء، وقام بعض الأفراد بإلقاء خطب متتالية مطالبين بالقصاص العادل لدم الشهداء. رافعين الأحبال المجدولة على شكل مشنقة والتي ترمز إلى إعدام رموز النظام السابق. بعد عدة ساعات اكتظ الميدان بالوافدين. وكان هناك مجموعات من الشباب يحملون علمًا طويلاً يمتد لأكثر من ثلاثة أمتار وبدأت الحشود تتوالى بحيث أصبح من الصعب أن يستدير أحد في مكانه

وواجهت صعوبات جمة حين قررت الخروج، وربما استغرق الأمر أكثر من ساعة حتى نجحت مع آخرين في المغادرة.

* **في مليونية رد الشرف/الحرائر (الجمعة ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢)** دعا ١٥ حزبًا وحركة إلى هذه الجمعة ردًّا على سياسات وقرارات المجلس العسكري خلال المرحلة الانتقالية وخاصةً استخدام العنف ضد المتظاهرين في ميدان التحرير. كالمعتاد قامت عناصر شبابية بتأمين الميدان ومداخله. وقام بعض الشباب بإقامة معرض للصور الفوتوغرافية يسجل تاريخ وأحداث الثورة. وعبر المتظاهرون عن عدم موافقتهم عن حكومة الجنزوري. ومن أهم الملاحظات أن بعض المتظاهرين كانوا يعلقون شعاراتهم ومطالبهم فوق منتجات الباعة الجائلين. وقمت بإجراء مقابلات مع بعض المتظاهرين فوجدت أنهم ينتمون إلى تيارات مختلفة إلا أن معظمها كانت وجوهًا ليبرالية. وكان هناك تواجد لعدد من الفتيات المنتقبات والمحجبات الغاضبات مما حدث للفتاة الثائرة التي تم سحلها بالميدان. وقام البعض بعرض بعض الصور التفصيلية لموقف الاعتداء للدفاع عن الفتاة التي هاجمها كثيرون. ورفع أحد الشباب لوحة كبيرة كُتب فوقها "إلى الفتاة التي عرت رجالة مصر .. تتجوزيني؟". كما شاهدت شبابًا من حركة "كاذبون" بشعاراتهم التي تنتقد ممارسات المجلس العسكري.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

١- أحمد زايد: "**مقدمة في علم الاجتماع السياسي**"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١.

٢- أحمد زايد: "**علم الاجتماع ودراسة المجتمع**"، القاهرة، د. ن، ٢٠١١.

٣- أحمد زكريا الشلق: "**ثورة يوليو والحياة الحزبية . النظام واحتواء الجماهير**"، دار الشروق، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١١.

٤- أحمد مجدي حجازي: " **الثقافة العربية في زمن العولمة**"، دار قباء للنشر، القاهرة، ، ٢٠٠١.

٥- أحمد مجدي حجازي: "**الفلاح المصري بين التمرد والاستكانة**"، الدار المصرية السعودية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٦- أحمد مجدي حجازي: "الثورة المصرية.. علامة فارقة"، **مج الديمقراطية**، مركز الأهرام، القاهرة، السنة ١١، ع ٤٢، أبريل ٢٠١١.

٧- إسماعيل حامد: "**الحضارة الفرعونية . أم الحضارات**"، النافذة للنشر، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١١.

٨- السيد الحسيني: **علم الاجتماع السياسي. المفاهيم والقضايا**"، دار المعارف، القاهرة ط أولى ١٩٨٤.

٩- السيد يسين: "**المعلوماتية وحضارة العولمة. رؤية عربية نقدية**"، نهضة مصر، يناير، ٢٠٠١.

١٠- السيد يسين: "**العالمية والعولمة**"، نهضة مصر للنشر، القاهرة، طبعة ثانية، فبراير ،٢٠٠١.

١١- السيد يسين: "**إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة**"، دار ميريت، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠٠٦.
١٢- السيد يسين: "**شبكة الحضارة المعرفية. من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي**"، دار ميريت، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠٠٩.
١٣- السيد يسين: "**ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١١.
١٤- أشرف منصور: "صنمية الصورة: نظرية بودريار في الواقع الفائق"، **مج فصول**"، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ع ٦٢، ربيع وصيف ٢٠٠٣.
١٥- أمل حسن أحمد: "الخطاب السياسي أثناء ثورة ٢٥ يناير: تحليل سوسيولوجي لعينة مختارة من خطاب رئيس الجمهورية، والرئيس الأمريكي، وبيانات المجلس العسكري"، بحث غير منشور في: "**المؤتمر العلمي لشباب الباحثين: سياسات مستقبلية للتنمية في مصر**"، معهد التخطيط القومي، ٢٠١١.
١٦- أنتوني جيدنز: "**علم الاجتماع**"، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، طبعة أولى، ٢٠٠٥.
١٧- أندرو إدجار وبيتر سيد جويك: "**موسوعة النظرية الثقافية، المفاهيم والمصطلحات الأساسية**"، ترجمة: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠٠٩.
١٨- أنطونيو جرامشي: "**كراسات السجن**"، ترجمة: عادل غنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤.

١٩- أنور السادات: "**البحث عن الذات: قصة حياتي**"، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ، ١٩٧٨.

٢٠- إيريت وجوف: "دراسة الثقافة البصرية"، ترجمة: شاكر عبدالحميد، "**مج فصول**"، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ع ٦٢، ربيع وصيف ٢٠٠٣.

٢١- بي . سي . سميث: "**كيف نفهم سياسات العالم الثالث. نظريات التغيير السياسي والتنمية**"، ترجمة: خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهر، طبعة أولى، ٢٠١١.

٢٢- تيودور كابلو: "**البحث الاجتماعي. الأسس النظرية والخبرات الميدانية**"، ترجمة: محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، طبعة أولى، ١٩٩٣.

٢٣- جلال أمين: "**ماذا حدث للثورة المصرية؟**"، دار الشروق، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١٢.

٢٤- جمال عبدالناصر: "**فلسفة الثورة**"، مكتبة مدبولي، القاهرة، طبعة أولى، .٢٠٠٥

٢٥- جيمس بتراس: "**الثورة العربية والثورة المضادة أمريكية الصنع**"، ترجمة: فاطمة نصر، سطور للنشر، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١٢.

٢٦- حمدي عبد الرحمن حسن: "إشكاليات التحول الديمقراطي وطبيعة العلاقة السياسية قي مصر"، في: "**المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي**"، الندورة السنوية الأولى لقسم الاجتماع، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٢٧- روبرت إيمرسون وراشيل فريتر ولندا شو: "**البحث الميداني الإثنوجرافي في العلوم الاجتماعية**"، ترجمة: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١٠.

٢٨- سعيد عكاشة: "قراءة في ثورات المجتمع المصري"، **مج الديمقراطية**، السنة الحادية عشرة، ع ٤٢، أبريل.

٢٩- سليمان الحكيم: " عبدالناصر والإخوان بين الوفاق والشقاق"، مكتبة جزيرة الورد، ط أولى، ٢٠١٠.

٣٠- سمير أمين: "**ثورة مصر**"، دار العين للنشر، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١١.

٣١- شريف الشوباشي: "**مستقبل مصر بعد الثورة**"، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ٢٠١١.

٣٢- طارق البشري: "**مصر بين العصيان والتفكك**"، دار الشروق، القاهرة، ط ثانية، ٢٠١٠.

٣٣- فاروق جويدة: "**من يكتب تاريخ ثورة يوليو؟ القضية والشهادات**"، دار الشروق، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠٠٧.

٣٤- علاء الأسواني: " **هل أخطأت الثورة المصرية**"، دار الشروق، القاهرة، طبعة ثانية، ٢٠١٢.

٣٥- فاطمة محمد يوسف: "**المسرح والسلطة في مصر من ١٩٥٢ – ١٩٧٠)**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

٣٦- كامل إبراهيم عباس: "**الناصرية. نهضة أم سقوط**"، دار التكوين للنشر، دمشق، سورية، ٢٠٠٥.

٣٧- محمد عبدالهادي علام: "**ثورة ٢٥ يناير ..الثورة مستمرة**"، دار العين للنشر،القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١٢.

٣٨- محمد قدري سعيد: "أداء المؤسسات الأمنية والعسكرية خلال الثورة: أداء القوات المسلحة"، في: " **ثورة ٢٥ يناير : قراءة أولية ورؤية مستقبلية**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ، القاهرة، طبعة ثانية، مارس ٢٠١١.

٣٩- مصطفى الحسيني: "مصر على حافة المجهول"، دار ميريت، القاهرة، ٢٠١٠ .

٤٠- مصطفى بكري: "**الجيش والثورة . قصة الأيام الأخيرة** "، دار أخبار اليوم، القاهرة، ط أولى، ٢٠١١.

٤١- مصطفى عبدالغني: "**مذكرات ووثائق سرية لثورة يوليو**"، أطلس للنشر، طبعة أولى، ٢٠١٢.

٤٢- هشام محمد: "**موسوعة ثورات العالم**"، العالمية للنشر، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١١.

٤٣- هناء الجوهري: "استجابات الشباب المصري لشبكة الإنترنت .ملاحظات أولية"، في: "**علم الاجتماع في حياتنا اليومية**"، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١١.

٤٤- وائل غنيم: "**الثورة إذا الشعب يومًا أراد الحياة**"، دار الشروق، القاهرة، طبعة أولى، ٢٠١٢.

٤٥- وحيد حامد: **جمهورية عساكر ثورة الكبش. أحزان ماقبل الثورة وما بعدها**"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١١.

٤٦- وليد رشاد: "من التعبئة الافتراضية إلى الثورة"، **مج الديمقراطية**، السنة ١١، ع ٤٢.

٤٧- يسري العزباوي: "موقف الإخوان المسلمين والقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية"، في: "**ثورة ٢٥ يناير قراءة أولية ورؤية مستقبلية**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، طبعة ثانية، مارس ٢٠١١.

ثانيًا المراجع الأجنبية

48- Craig Calhoun and others: "**Sociology**", sixth edition, New York, Mc Graw- Hill, 1994.

49- Nicholas Abercrombie**, Stephen Hill and others: "Dictionary of Sociology**", Penguin Books,England, 1984.